كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

قسم اقتصاديات المال والأعمال

دور الديون الخارجية في التنمية الاقتصادية في الأردن (٢٠٠٠-٢٠١٨)

The Role of External Debt in the Economic Development of Jordan

(2000-2018)

إعداد الطالبة

هديل مهدي يوسف الدوجي

الرقم الجامعي

(1720512008)

إشراف

الأستاذ الدكتور إبراهيم محمد البطاينة

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد والتعاون الدولي

جامعة آل البيت
عمادة الدراسات العليا
الفصل الصيفي ٢٠١٩

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

التفويض

أنا هديل مهدي يوسف الدوجي، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع .....

التاريخ: / / ٢٠١٩ م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها

أنا الطالبة: هديل مهدي يوسف الدوجي الرقم الجامعي: ١٧٢٠٥١٢008

التخصص: الاقتصاد والتعاون الدولي الكلية: الاقتصاد والعلوم الإدارية

أعلن بانني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت، وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول

المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصيا بإعداد رسالتي بعنوان:

دور الديون الخارجية في التنمية الاقتصادية في الأردن (٢٠٠٠-٢٠١٨)

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية، كما أعلن بأن رسالتي غير منقولة أو مستقلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيسا على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد .

توقيع الطالب .....

التاريخ / / ٢٠١٩ م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

قرار لجنة المناقشة

"دور الديون الخارجية في التنمية الاقتصادية في الأردن (2000-2018)"

The Role of External Debt in the Economic Development in Jordan (2000-2018)

نوقشت وأجيزت بتاريخ 2019/7/31 م

إعداد الطالبة

هديل مهدي يوسف الدوجي

إشراف

الأستاذ الدكتور إبراهيم محمد البطاينة

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
1. الأستاذ الدكتور إبراهيم محمد البطاينة	(مشرفا ورئيساً)	.....
2. الأستاذ الدكتور تركي مجحم الفـــواز	(عضواً داخلياً)	.....
3. الدكتـــــــور عمـــاد رفيـــق بركـات	(عضواً خارجياً)	.....

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهداء

- إلى رجل انطبقت عليه أوصاف الملائكة وكان مصدر الآمان والطمأنينة إلى من كان الوطن والسند لروحك الطاهرة رحمك الله (والدي الغالي) .
- إلى من صبرت وضحت ونذرت عمرها لأولادها وأعطتني الكثير بدون مقابل , إلى من تحملت الغربة وشقائها وأفنت عمرها لاسعاد أبنائها الى من كان رضاها وراحتها غايتي الى الغالية العظيمة أطال الله في عمرها (والدتي الحبيبة).
- إلى من شاركني سعادة ومصاعب هذه الحياة أخواني عدي، لؤي وأخواتي غدير عبير وبقية عائلتي الغاليين روان، معتصم ، عاطف .
- إلى من أعطى لحياتي معنى ،أطفال عائلتي ابن أخي أمير الغالي وإبنة أختي (زينة) التي أشعرتني بمشاعر الأمومة وأصبحت قطعة مني .
- إلى من كان سندي ومصدر قوتي وعرابي خلال الثلاثة عشر سنة الماضية.
- إلى كل من ساعدني وقدم لي العون وسهل لي طريق الوصول الى حلمي .

إليكم جميعا اهدي هذه الجهد المتواضع امتنانا وتقديرا

الباحثة

هديل مهدي الدوجي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين الذي بحمده تتم النعم , وبشكره تزول الهموم، اللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد اذا رضيت ولك الحمد بعد الرضى.

بعد أن من الله علي بأنهاء رسالتي هذه فانه ليثلج صدري ويسعدني ان أتقدم بجزيل الشكر والعرفان والامتنان إلى معلمي الفاضل الاستاذ الدكتور إبراهيم البطاينة الذي تكرم مشكورا بالأشراف على هذه الرسالة، والذي لم يتوانى يوما في تقديم المعلومة والنصيحة لي، وكان دائم الحرص على احاطتي بتوجيهاته وملاحظاته أصالة منه في خلقه وتأديته للامانة التي على عاتقه. كما أشكر أعضاء لجنة المناقشة الكرام ا والأستاذ الدكتور تركي مجحم الفواز مناقشا داخليا والدكتور عماد رفيق بركات مناقشا خارجيا من جامعة اليرموك وذلك لقبولهم مناقشة هذه الرسالة والذين تحملوا عناء قراءتها.

كما أشكر الهيئة التدريسية والإدارية في جامعة ال البيت وقسم الاقتصاد في كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية وأخص بالذكر الأستاذ الدكتور علي القضاة والى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل المتواضع.

لكم مني جميعا خالص شكري وتقديري

الباحثة

هديل مهدي الدوجي

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

قائمة المحتويات

التفويض ..... ب
إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها ..... ج
الإهداء ..... ه
الشكر والتقدير ..... و
قائمة المحتويات ..... ز
قائمة الجداول ..... ط
قائمة الاشكال ..... ط
الملخص ..... ي
ABSTRACT ..... ك
الفصل الأول الإطار العام للدراسة ١
المقدمة ١
مشكلة الدراسة ٢
أهمية الدراسة ٣
أهداف الدراسة ٣
التعريفات الاجرائية ٣
تمهيد ٥
المبحث الاول الديون الخارجية ٥
المبحث الثاني التنمية الاقتصادية ١٣
المبحث الثالث الدراسات السابقة ٢٢
الفصل الثالث المديونية الخارجية والتنمية الاقتصادية في الأردن ٣١
تمهيد ٣١
المديونية الخارجية الاردنية ٣١
الفصل الرابع منهجية وتحليل بيانات الدراسة ٣٧
تمهيد ٣٧
منهج الدراسة ٣٧
متغيرات الدراسة ٣٧
اسئلة الدراسة ٣٨
مصادر جمع البيانات ٣٨
. الاساليب المستخدمة في تحليل البيانات ٣٩
تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الاردن خلال الفترة (2000-2018) ٤٦
الفصل الخامس النتائج والتوصيات ٥٨

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النتائج ٥٨
التوصيات ٥٨
المراجع..... ٦٠
أولا-المراجع العربية ٦٠
ثانيا-المراجع الاجنبية ٦٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	رقم الصفحة
جدول رقم (١,٤)	الديون الخارجية (٢٠٠٠-٢٠١٨) في الأردن	٥٥
جدول رقم (٢,٤)	الناتج المحلي الأجمالي (٢٠٠٠-٢٠١٨) في الأردن	٥٦
جدول رقم (٣,٤)	عدد السكان في الأردن (٢٠٠٠-٢٠١٨)	٥٧
جدول رقم (٤,٤)	تطور المديونية الخارجية نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي في الأردن	٥٩
جدول رقم (٥,٤)	تطور التنمية الاقتصادية في الأردن	٦٣
جدول رقم (٦,٤)	تطور التنمية الاقتصادية (النمو الاقتصادي) في الأردن	٦٥
جدول رقم (٧,٤)	تطور التنمية الاقتصادية (الناتج المحلي الاجمالي) في الأردن	٦٨
جدول رقم (٨,٤)	تطور الدين العام في الاردن	٧١
جدول رقم (٩,٤)	تطور عدد السكان في الاردن	٧٤

قائمة الاشكال

رقم الشكل	اسم الشكل	رقم الصفحة
شكل (١,٣)	نمو الناتج المحلي الأجمالي في الأردن	٤٩
شكل (١,٤)	تطور المديونية الخارجية (٢٠٠٠-٢٠١٨) في الأردن	٥٨
شكل (٢,٤)	تطور المديونية الخارجية بالنسبة الى الناتج المحلي الإجمالي في الاردن	٦٠
شكل (٣,٤)	تطور التنمية الإقتصادية (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) في الأردن	٦٤
شكل (٤,٤)	تطور التنمية الاقتصادية (النمو الاقتصادي) في الاردن	٦٧
شكل (٥,٤)	تطور التنمية الاقتصادية (الناتج المحلي الاجمالي) في الاردن	٧٠
شكل (٦,٤)	تطور الدين العام في الاردن	٧٣
شكل (٧,٤)	تطور عدد السكان في الاردن	٧٥
شكل (٨,٤)	العلاقة بين الديون الخارجية والتنمية الاقتصادية	٧٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دور الديون الخارجية في التنمية الاقتصادية في الأردن (٢٠٠٠-٢٠١٨)

إعداد الطالبة

هديل مهدي يوسف الدوجي

إشراف

الاستاذ الدكتور إبراهيم البطاينة

الملخص

هدفت هذه الدراسة الى معرفة دور الديون الخارجية في التنمية الاقتصادية في الأردن للفترة (٢٠٠٠ - ٢٠١٨)، لما تشكله الديون الخارجية من اهمية كبيرة في الاقتصاد الاردني، ولمعرفة الاعباء والمشاكل الاقتصادية التي أثرت على مستويات التنمية الاقتصادية نتيجة لهذه الديون. واستخدمت الدراسة أسلوب التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة المتمثلة في (الديون الخارجية، التنمية الاقتصادية، النمو الاقتصادي، الناتج المحلي الاجمالي، والدين العام). وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج كان من أهمها ان الديون الخارجية في الاردن في ارتفاع متزايد نتيجة الاوضاع السياسية الصعبة في المنطقة، وكذلك انخفاض معدلات التنمية الاقتصادية نتيجة ارتفاع معدل البطالة وقلة الموارد الطبيعية وتراجع الصادرات ، كما ان هناك انخفاض في نمو الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الدراسة، مع انخفاض نمو نصيب الفرد من الدخل القومي في ظل الزيادة السكانية المرتفعة، وتوصي الدراسة بضرورة العمل على توجيه الديون الخارجية نحو مشاريع انتاجية واستثمارية في اهم القطاعات الحيوية لزيادة الناتج المحلي الاجمالي.

الكلمات المفتاحية: الديون الخارجية، التنمية الاقتصادية، الناتج المحلي الاجمالي، الدين العام.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

The Role of External Debt in the Economic Development in Jordan

(2000-2018**)**

Prepared by

Hadeel Mahdi Yousef Aldouji

Supervised by

Prof. Dr. Ali Ibrahim Al-Batayneh

ABSTRACT

The aim of this study is to know the role of external debt in the economic development in Jordan for the period 2000-2018, as the external debt is of great importance in the Jordanian economy and to know the burdens and economic problems that affected the Levels of economic development as a result of these debts. The study used descriptive Analysis of the study variables (external debt, economic development, economic growth, GDP, and public debt) the study found a number of results, the most important of which Is that the external debt in Jordan is increasing as a result of the difficult political Situation in the region, as well as the low rates of economic development due to the high Rate of unemployment and the shortage of natural resources and the decline in exports. There is also a decline in GDP growth during the period the study recommends that Foreign debt should be channeled towards productive and investment projects in the most Important sectors to increase the gross domestic product (GDP).

.***Keywords:*** External Debt, Economic Development, GDP, Public Debt

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول
الإطار العام للدراسة

المقدمة

يعد الاقتصاد الأردني من الاقتصادات التي تفتقر إلى الموارد الطبيعية مما أدى إلى ارتكازه في اقتصاده المحدود على بدائل تكاد لا تغطي أدنى احتياجاته الاقتصادية كاللجوء للمساعدات الخارجية والاقتراض الخارجي لتسديد الاستحقاقات المترتبة عليه، وكمحاولة لتقوية هيكل الإنتاج، وسد عجز الموازنة العامة، وعجز ميزان المدفوعات.

وقد عانى الاقتصاد الأردني من العديد من المشكلات الاقتصادية والسياسية, خصوصا منذ العام (٢٠٠٣) بسبب استقبال الاردن للاجئين العراقيين بسبب الظروف السياسية في بلدهم , واستمرت معاناة الأردن الاقتصادية إلى العام (٢٠١١) والذي تفاقمت فيه المشكلات الاقتصادية في الأعوام التي تليه نتيجة ماسمي بالربيع العربي واستضافته للجوء السوري على أراضيه والتي ألحقت به جملة من الأعباء الاقتصادية والاجتماعية, إذ رتب هذا اللجوء نفقات باهظة على الأردن خصوصا وأن المساعدات الخارجية التي تم تقديمها من الجهات المانحة لم تغطي أعباء اللجوء السوري.

والأردن كغيره من الدول النامية التي تعتمد في جزء من اقتصادها على القروض الخارجية لتمويل مشاريعها التنموية التي تدفع عجلة التنمية الاقتصادية إلا أنه خلال الفترة الممتدة من عام (٢٠٠٠-٢٠١٨) تزايد حجم المديونية في الأردن لأسباب متعددة من أبرزها الحرب العراقية الأمريكية, وأزمة الربيع العربي والأزمة الإقتصادية العالمية في العام ٢٠٠٨، حيث تعتبر التنمية الاقتصادية التى تسعى معظم الدول لتحقيقها من أهم القضايا الاقتصادية، وينعكس ارتفاع مستوى النمو الاقتصادي للدولة بشكل مباشر وإيجابي على الدخل القومي ، وعلى خفض معدلات البطالة ومستوى الاسعار، وتعتبر زيادة رأس المال والتطور والتقدم التكنولوجي وتحسن مستويات الصحة والتعليم من اهم الاثار اللاحقة للنمو الاقتصادي.

ومن هذا المنطلق ترى الباحثة أن المردود الفعلي للديون الخارجية التي تقوم الاردن باقتراضها من الجهات الدولية قد يكون له أثرا كبيرا إذا أمكن الاستفادة منها بشكل جيد ومخطط له، حيث أن تسريع عملية التنمية الاقتصادية أصبحت وظيفة من الوظائف الأساسية لصانعي القرارات والمعنين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالتخطيط الاقتصادي، لأن الاعتقادات السائدة أن تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي والتنمية هي العامل الأساسي الذي يحدد مستويات الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لأفراد المجتمع.

مشكلة الدراسة

يواجه الأردن مشكلات اقتصادية كبيرة تعود إلى ارتفاع مؤشرات الفقر والبطالة والدين العام, وعجز الموازنة العامة في ظل عدم تغطية الإيرادات للإنفاق الحكومي، ومن أبرز العوامل التي أسهمت في تزايد المشكلات الاقتصادية, تراجع حجم المساعدات الخارجية وازدياد عدد اللاجئين في الأردن, وتأثر البنية التحتية وتعثر العديد من البرامج الاقتصادية، مما أدى إلى توجه الحكومات المتعاقبة إلى الحلول التقليدية والتي من أبرزها التوجه إلى مضاعفة الدين الخارجي لدفع عجلة التنمية الاقتصادية.

وعليه فإن مشكلة هذه الدراسة تتمحور حول الكشف عن دور الديون الخارجية في التنمية الاقتصادية في الأردن خلال الفترة الممتدة من عام (٢٠٠٠) إلى العام (٢٠١٨), وذلك من خلال بيان الإحصاءات الوصفية المتعلقة بالدين الخارجي ومؤشرات التنمية الإقتصادية المتمثلة بـ (النمو الاقتصادي, والناتج المحلي، والدخل القومي), وللتعرف فيما إذا كان هناك دور سلبي أم إيجابي للديون الخارجية على مؤشرات التنمية الاقتصادية, فقد تم صياغة مشكلة الدراسة بسؤالين رئيسين وتساؤلات فرعية تسعى الدراسة إلى الإجابة عنها, وعلى النحو الآتي:

١-ما النمو في مؤشر الديون الخارجية في التنمية الاقتصادية في الاردن خلال الفترة من عام (٢٠٠٠-٢٠١٨)؟

٢-ما النمو في مؤشرات التنمية الاقتصادية في الاردن خلال الفترة من عام (٢٠١٨-٢٠٠٠)؟

ويتفرع عن التساؤل الثاني للدراسة الأسئلة الفرعية الآتية:

١. ما النمو في مؤشر الناتج المحلي الاجمالي في الاردن خلال الفترة من عام (٢٠٠٠-٢٠١٨)؟
٢. ما النمو في مؤشر نصيب الفرد من الدخل القومي في الاردن خلال الفترة من عام (٢٠٠٠-٢٠١٨)؟
٣. ما النمو في مؤشر النمو الاقتصادي في الاردن خلال الفترة من عام (٢٠١٨-٢٠٠٠)؟

٣- ما العلاقة بين مؤشر الديون الخارجية ومؤشرات التنمية الاقتصادية خلال الفترة من عام (٢٠٠٠-٢٠١٨)؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أهمية الدراسة

تبرز أهمية هذه الدراسة من أهمية الديون الخارجية ودورها في التنمية الاقتصادية في الأردن خلال الفترة الممتدة من عام (٢٠١٨-٢٠٠٠) وذلك نظرا لتعرض الأردن للعديد من الأزمات الاقتصادية كنتائج غير مباشرة للأزمات المالية العالمية وللأوضاع السياسية في البلدان المجاورة وأدت الى تعطيل مسيرة التنمية الاقتصادية وبالتالي لجئت الاردن الى الوسائل التقليدية والمتمثلة بالديون الخارجية لمعالجة هذا الامر لذلك فإن هذه الدراسة تستمد أهميتها من أنها تبحث فيما إذا كان هناك دور إيجابي أم سلبي للديون الخارجية على التنمية الاقتصادية.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة التعرف إلى دور الديون الخارجية في التنمية الاقتصادية في الأردن خلال الفترة الممتدة من عام (٢٠٠٠-٢٠١٨), وفيما إذا كان هناك دور إيجابي أم سلبي للديون الخارجية على مؤشرات التنمية الاقتصادية في الأردن, كهدف رئيسي للدراسة, ومن الأهداف المحورية لهذه الدراسة التعرف على ما يأتي:

١. التعرف على النمو في مؤشر الديون الخارجية في الاردن خلال فترة الدراسة.
٢. التعرف على النمو في مؤشرات التنمية الاقتصادية في الاردن خلال فترة الدراسة، ويتفرع منها الأهداف التالية:

١- التعرف على النمو في مؤشر الناتج المحلي الاجمالي في الاردن خلال فترة الدراسة.
٢- التعرف على النمو في مؤشر نصيب الفرد من الدخل القومي في الاردن خلال فترة الدراسة.
٣- التعرف على النمو في مؤشر النمو الاقتصادي في الاردن خلال فترة الدراسة

٣. التعرف على العلاقة بين مؤشر الديون الخارجية ومؤشرات التنمية الاقتصادية.

التعريفات الاجرائية

١. الديون الخارجية: تعرف الديون الخارجية بأنها المبالغ المالية التي لجأ الأردن إلى اقتراضها من الدول والجهات العالمية الخاصة بالإقراض الدولي، وتتجاوز فترة سدادها أكثر من سنة واحدة وتمتاز بتوفير موارد إضافية دون التأثير في استخدام الموارد الاقتصادية الأخرى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢. التنمية الاقتصادية: هي مجموعة من الخطط التي يضعها صانعي القرار والمعنيين بالتخطيط الاقتصادي التي تتضمن العمل على زيادة معدل الناتج المحلي، وتحقيق النمو الاقتصادي وزيادة كفاءة عناصر الإنتاج وإجراء التعديلات والتغييرات في الهياكل الإنتاجية، الأمر الذي يحقق تخفيض في مستويات عجز الموازنة, والتضخم ومعدلات البطالة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

تمهيد

عانت العديد من البلدان النامية من هشاشة اقتصاداتها والاعتماد على البلدان المتقدمة بالإضافة الى تدني المستوى التنموي بسبب وقوعها تحت الحكم الاستعماري في الفترات السابقة، وما ترتب على ذلك من تدهور للأوضاع السياسية والاقتصادية لهذه البلدان، مما مهد الطريق للاعتماد الاقتصادي والتبعية السياسية للدول المتقدمة، وبينما تسعى البلدان النامية إلى تحقيق التنمية المطلوبة، فإنها تواجه ضعف في اقتصادها الوطني ومواردها وذلك للوفاء بهذه المتطلبات، الأمر الذي دفع بالدول النامية للجوء إلى التمويل الخارجي، الذي اعتبروه أفضل طريقة لتنمية الاقتصاد المحلي.

المبحث الاول الديون الخارجية

١,١,٢. مفهوم الديون الخارجية

تعددت المفاهيم المتعلقة بالدين الخارجي والتي منها:

تعريف البنك الدولي لها على أنها "الموارد المالية التي تتلقاها الدولة، والتي يتم سدادها بعملات أجنبية أو منتج معين يتم الاتفاق عليه" (البنك المركزي، ٢٠١٨).

وعرف (Abu zaid, ٢٠١١) الدين الخارجي على إنها "مجموعة من الالتزامات المالية التي تنتهي صلاحيتها في فترة معينة"، مما يعني أن الوعود التى تم التعاقد عليها من قبل الحكومة المركزية أو المؤسسة العامة، مع ضمان من الحكومة المركزية، أو التعاقد مع القطاع الخاص. يعتبر مصدر مهم للتمويل يستخدم بشكل أساسي لاستكمال مصادر التمويل المحلية لدعم تنمية وإنتاجية البلد.

وعرفه ختار (٢٠١٣) بأنه "القيمة الحالية للالتزامات المالية المطلوبة من المقيمين في بلد معين لأطراف خارجية، والتي تتطلب مدفوعات الفائدة والمبالغ المقترضة في المستقبل".

وفي السنوات الأخيرة، كانت هناك مجموعة من التعاريف حول ظاهرة المديونية الخارجية، في غياب مفهوم موحد، فقد قامت مجموعة عمل في سنة ١٩٨٤ تابعة لصندوق النقد الدولي (IMF) ،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والبنك الدولي ، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بالإجماع على إيجاد مفهوم موحد للديون الخارجية في تقريرها السنوي وهو:

"إجمالي الدين الخارجي لبلد معين يعادل في تاريخ معين الالتزامات التعاقدية الحالية المستحقة على الدولة، بما في ذلك الالتزام بدفع أصل الدين متبوعا بفائدة أو بخلاف ذلك، أو دفع الفوائد مع أو بدون الأصل" (عيساني وناصر ، ٢٠١٩). ويسمى هذا التعريف مركزيا لأنه يشتمل على جميع العناصر الأساسية للمديونية الخارجية.

وبرأي الباحثة، فإن الدين الخارجي يعتبر مصدر تمويل أساسي، سواء من الدول أو المنظمات الدولية أو البنوك التجارية الدولية ، ويتم الاتفاق مع حكومة البلد المدينة الممثلة في إحدى مؤسساتها، ويشمل الاتفاق على شكل الديون إما على شكل سلع أو خدمات أو مبالغ نقدية وغالبا ما تكون بالدولار الأمريكي، مما يضع البلد المتلقي في مواجهة تقلبات أسعار الصرف التي تتغير نزولا وصعودا، وينعكس هذا على تكاليف خدمة الدين (الأقساط + الفوائد)، والتي يتم تقييمها بعملة ما ويجب دفعها باحتياطيات النقد الأجنبي ، والتي لها تأثير كبير على احتياطي العملات الأجنبية والعملات المحلية لدى الدول المدينة .

٢,١,٢. أشكال الديون الخارجية

هناك العديد من تقسيمات الديون الخارجية ومنها:

١. الديون الثنائية: وهو دين عام من دولة إلى أخرى يكتسبه مباشرة البلدان النامية من دول الغرب في شكل تبرعات أو قروض طويلة الأجل (بن كاملة، ٢٠١٢).
٢. المنح: هي مجموع من المساعدات تكون على شكل سلع أو خدمات مالية في حالات الطوارئ أو الكوارث الطبيعية، ولكن تسديدها ليس ضروريا، و يمكن القيام بنفس الشيء في حالة انعكاس الموقف لدى الدولة المانحة (Wionczek and Tomassini, ٢٠١٩).
٣. الديون الطويلة الأجل : تعتبر وسيلة للضغط والتدخل تستخدمها البلدان الدائنة، أي البنوك المالية الدولية، ولا سيما صندوق النقد الدولي، وفي هذا النوع من الديون تلتزم البلدان المدينة بدفع مبلغ الدين مضافا اليه الفائدة التي يجب الوفاء بها (Osipov et al., ٢٠١٧).
٤. الديون التجاريـــة الماليـــة : وتتضمن (Laosebikan, 2018)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١. ديون التجارة الخارجية: وذلك من خلال البنوك التجارية الدولية التي تقدم قروضا قصيرة أو طويلة الأجل بأسعار فائدة مرتفعة.
٢. السنـدات: تعتبرها الدول المقترضة كأداة دين عام لإيداع سندات الشراء الخاصة بها في السوق العالمية وتقديم حوافز مثل سعر الفائدة والدفع بالعملة الأجنبية أو العملة المحلية ، ولكن هذا النوع من الديون يؤثر على سمعة المقترض الإئتمانية.
٣. الديون الدوليـة: وهي القروض المستخدمة في المشروعات الرائدة لضمان السداد من جانب أحد الأطراف أو لتغطية العجز في الميزانية أو ميزان المدفوعات.
٤. ديون الصـادرات: إن المصدرين في البلدان المتقدمة هم الذين يحددون سعر الفائدة حيث يكون الدين على المدى القصير أو المتوسط (D'Erasmo and Mendoza, ٢٠١٨).
٥. ديون الزبائن: يتم منحها للدول المقترضة فقط إذا كانت عميلا للبلد المقرض، بحيث يكون القرض طويل الاجل (Hussain et al., ٢٠١٧).

٣,١,٢. دوافع الاستدانه الداخلية والخارجية

تنقسم دوافع اللجوء الى الديون سواء الخارجية منها او الداخلية الى مايلي :

١. الدوافـع الداخليـة: إن طلب الحصول على الديون من الدول المقرضة خاصة بعد استقلال بعض الدول المستعمرة، لم يكن طوعا، ولكنه كان حتما مفروضا لعدة أسباب منها:
١. الحروب وعدم استقرار الوضع السياسي: تشمل ميزانيات البلدان النامية من الثمانينيات حتى الآن النفقات الموجهة للجيش لتطوير معداته لمواجهة المخاطر المتعددة، مما أدى إلى خلل في الميزانية ، لذلك ، نشأ لديهم عجز يجب أن تقترض هذه الدول لتمويله (كافي، ٢٠١٣).
٢. النمو السكاني المستمر وانخفاض الدخل القومي: مما يميز البلدان النامية هو ارتفاع معدل النمو السكاني، و توزيع سكاني لهذه البلدان يتكون من نسبة كبيرة من الشباب وكما يعاني ايضا من نقص الوظائف، لذلك فقد تحولوا من عنصر انتاجي مهم إلى عبء على المجتمع وكانت النتيجة عدم كفاية الدخل القومي لتغطية الإحتياجات المتزايدة للسكان (Saheed et al,٢٠١٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣. انخفاض الاستثمار: تنعكس الثقة في أساليب الإنتاج البدائية بسبب نقص تطوير عجلة الإنتاج بشكل سلبي على معدل الأجور والطاقة الاستثمارية في هذه البلدان ، فضلا عن هروب رأس المال المستمر بسبب الوضع السياسي المتدني والذي تغذيه جميع الاستثمارات من البلدان الرأسمالية (Chiminya et al., ٢٠١٨).

٤. أحادية التصدير والتسويق والاهتمام الكبير بالصناعات الثقيلة: توافر الموارد الطبيعية للنفط والغاز والمعادن في الاقتصادات الناشئة مقابل عدم وجود رؤوس الاموال المتقدمة ونقص الطاقة والخبراء دفعهم الى عدم استخدام الموارد المتوفرة وتصديرها إلى الدول الغربية وإعادة استيرادها على شكل منتجات مصنعة مع التكنولوجيا وبأسعار مرتفعة. بينما تتصف منتجاتها بعدم القدرة على المنافسة وعدم كفايتها لحجم الطلب الذي يدفع الدول النامية إلى الأسواق الأجنبية للحصول على أفضل المنتجات، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى الاعتماد الاقتصادي وكساد المنتجات المحلية (Rahaman, ٢٠١٦).

٥. هجرة رؤوس الأموال: تعتبر هجرة رؤوس الأموال من الدول النامية إلى الدول المتقدمة أحد العوامل السلبية التي تدعم حالة اختلال التوازن في اقتصاديات هذه الدول. في حين أن العديد من البلدان النامية لجئت الى الاقتراض بشكل كبير من الخارج في السبعينيات وأوائل الثمانينيات، حيث كانت هذه الدول تمتلك الكثير من الاصول في البنوك الأجنبية، ولكن كان هناك سواء استخدام من هذه الدول النامية للقروض وعدم تقييد لاستخدامها (Kang et al, ٢٠١٧).

٢. دوافع خارجية: و هي ترتبط بالظروف الاقتصادية الدولية ونذكر منها مايلي :

١. تقلبات أسعار النفط: تميزت الفترة من عام ١٩٧٣ إلى العام ١٩٧٩ بزيادة في الطلب على النفط مما ادى الى ارتفاع اسعاره ليصل إلى ٣٥ دولارا للبرميل الواحد، ومن ثم انخفض إلى ١٠ دولارات في عام ١٩٨٦، مما أثر على اقتصاد الدول النامية من خلال المطالبة بقروض لتغطية نفقاتها المحلية وتفاقم وضعها المالي بسبب ارتفاع حجم الدين بسبب القروض المفرطة بالاعتماد على إيرادات مستقبلية مخططة لتسديد الديون وارتفع حجم الديون من ٣,١٤٣ مليار دولار إلى ٨٢٦ مليار دولار نهاية الثمانينات، وفي بداية التسعينيات من القرن الماضي ادت ازمة الخليج المتمثلة بغزو العراق للكويت الى ارتفاع اسعار البترول في المنطقة مما ادى الى انخفاض زيادة انفاق الدول النامية غير النفطية على دعم اسعار المحروقات مما ادى الى زيادة الديون الخارجية من اجل تغطية هذا الدعم، اما في بداية العقد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحالي اتجهت حكومات الدول غير النفطية الى رفع الدعم الحكومي على البترول بشكل عام من اجل تقليص فجوة الديون الخارجية المتعلقة بدعم اسعار المحروقات، وبالتالي توجيه هذه القروض الى انشاء استثمارات محلية تدعم الاقتصاد الوطني مما يؤدى الى تخفيف هذه الديون والمحاولة في سدادها بناءا على خطط استثمارية وتنموية. (أبو مدللة وشاهين، ٢٠١٦)

٢. زيادة معـــدل الفائدة: تعد الزيادة في أسعار الفائدة أحد المحركات الرئيسية للزيادة في الدين بسبب السياسة النقدية التي تعتمدها الدول الساعية لخفض التضخم عن طريق خفض المعروض النقدي من خلال زيادة أسعار الفائدة لاستيعاب سيولة إضافية في السوق. و ارتفعت أسعار الفائدة من ١٢٪ إلى ٥٠,١٤٪ في عام ١٩٨٠ إلى ٥٠,١٦٪ في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، مما أدى إلى تفاقم خدمة الديون. اما في الوقت الحالي تلجأ الدول النامية الى استخدام سياسة مالية صارمة تحت اشراف البنوك المركزية في هذه الدول من اجل ضبط اسعار الفائدة، والعمل على تحيد السيولة في السوق من أجل عدم اللجوء الى الديون الخارجية من أجل حل مثل هذه الازمات في حال وقوعها. (نجادات، ٢٠١٢)

٣. اختلال التبادل التجاري: تمثل صادرات المواد الخام المصدر الرئيسي لتمويل واردات السلع والخدمات من ناحية، والامتثال للالتزامات الخارجية من ناحية أخرى. واعتمدت الاقتصادات الناشئة على زيادة حصائل التصدير لتلبية احتياجات الاستيراد وسداد ديونها ، ولكن الانخفاض في أسعار المواد الأولية والانخفاض الحقيقي في حجم الصادرات ، واتخاذ تدابير الحماية والحواجز الجمركية التى قامت بها البلدان المتقدمة أدى إلى انخفاض في نسبة التصدير في الاقتصادات الناشئة، وحدوث عجز في الميزان التجاري وبالتالي لجوئهم إلى الحصول على المزيد من الديون للوفاء بالتزاماتهم وتغطية العجز مما جعلها تدور في حلقة تبدأ بأزمة الديون وتدهور معدلات التبادل الاقتصادي وصولا إلى انخفاض الحصيلة من النقد الأجنبي و ارتفاع الديون. أما في الوقت الحالي نتيجة الاوضاع السياسة وخاصة الحروب أدى ذلك الى تفاقم حجم الصادرات في المنطقة، مما ادى الى اللجوء الى القروض الخارجية من اجل سد العجز في ميزان المدفوعات في هذه الدول. (سليمان، ٢٠١٣)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤,١,٢. الآثار الاقتصادية والاجتماعية للديون الخارجية وعبئها:

كان لتراكم الديون الخارجية وعبءها المتزايد في العديد من البلدان النامية آثار سلبية على أداء الاقتصاد الكلي وتعدتها للتسبب في آثار اجتماعية على المجتمع، ولقد كان لها انعكاس على عدة جوانب على النحو التالي:

١. أثر الديون الخارجية على ميزان المدفوعات:

أن التمويل الخارجي بمختلف أنواعه، بما في ذلك القروض، يمكن أن يساهم مبدئيا لدى أغلب الدول الى زيادة إجمالي الاستثمارات وينعكس على العمليات الانتاجية، وبالتالي زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، مما سيؤثر إيجابا على ميزان المدفوعات، شريطة أن يتجاوز حجم تدفقه إلى هذا البلد حجم فوائد التصدير وتعتبر التحويلات التى تتم للخارج لغرض استقدام رؤس الأموال الأجنبية من أحد العوامل الهامة في حدوث العجز بموازين المدفوعات في البلدان النامية. (جاسم و سليمان، ٢٠١٧)

ويؤدي وصول الدين الخارجي لمستويات عالية إلى عجز في الحساب الجاري وحساب المعاملات الرأسمالية (مدفوعات الأقساط والفوائد) ، والتي تعرف باسم خدمة الدين، حيث أن مبالغ الدين عنصر مهم في تحديد قدرة الاقتصاد على الاستيراد، مما أدى بالعديد من الدول النامية إلى مواءمة مخصصات خدمة الديون ومخصصات الاستيراد من خلال تطبيق سياسات التقشف التي تساهم في زيادة قدرتها على دفع الالتزامات المالية المتعلقة بالديون. وتشتمل هذه السياسات على التحكم في مستويات الإنفاق العام، والحد من الواردات وخفض قيمة العملات المحلية ونتيجة لذلك، يتم تنظيم الخدمات الاجتماعية والانفاق على السلع الاساسية من خلال تحريرها من الدعم الأمر الذي يؤدي الى زعزعة الاستقرار الاجتماعي والسياسي. (مقداد و أبو حصيرة، ٢٠١٦)

٢. أثر الدين الخارجي على الصادرات

تعيق التزامات الديون الخارجية وعبءها قدرة الدول النامية على استيراد احتياجتها من السلع والخدمات، لأن حجم خدمة الديون يتجاوز عائدات التصدير، مما يؤثر على القدرة الذاتية لهذه الدول ، بسبب استنفاذ الديون للعملات الأجنبية فيها. (حمادي، ٢٠١٤).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣. أثر عبء الديون الخارجية على الاستثمارات المحلية

أدت الزيادة في أسعار خدمة الدين للعملات الأجنبية المخصصة لتمويل الاستثمارات الوطنية إلى تأجيل العديد من البلدان النامية للكثير من المشاريع الاستثمارية المحلية، مما أدى إلى تأجيل عدد من خططها التنموية، والتي أثرت سلبا على معدلات النمو الاقتصادي، ونتيجة لهذه العوامل، برزت العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، وأهمها زيادة معدلات البطالة في البلدان المدينة، وخصوصا التي تتميز بمعدلات مرتفعة من النمو السكاني ، بالإضافة إلى انخفاض معدلات الخدمات الأساسية والبنى التحتية لهذه الدول. (محامد و العشاري، ٢٠١٥)

٤. أثر الدين الخارجي وعبئه على الإستثمارات الأجنبية

يؤدي تراكم الديون الخارجية المستحقة (غير المسددة) وعدم القدرة على سداد الديون إلى انخفاض في الديون الجديدة، وفقدان الثقة في عمليات الائتمان لدى المؤسسات المالية الدولية، مما سيؤدي إلى تخفيض عملية الاستدانه المستقبلية نتيجة لتوقعهم للمخاطر التي تؤدي إلى التخلف عن السداد، ما يؤثر على معدل الاستثمار الأجنبي، سواء الاستثمارات التي يمولها القطاع الخاص أوالجهات الرسمية، نظرا لحالة عدم الاستقرار الاقتصادي الداخلي في هذه البلدان، حيث ان الجهات الاستثمارية تبحث عن مناخ أكثر أمنا وضمانا لهذه الاستثمارات. (خطاب، ٢٠١٨)

٥. الآثار الاجتماعية لتزايد الديون الخارجية وعبئها.

تتعدى الآثار السلبية للديون الخارجية الآثار الاقتصادية، لتشمل الأبعاد الاجتماعية، ومع تزايد أزمة الديون الخارجية للكثير من البلدان النامية بشكل عام والكثير من البلدان العربية بشكل خاص، وعجزها عن الالتزام في تسديد المستحقات المترتبة عليها، أدى ذلك الى قيام الكثير من مؤسسات التمويل الدولية الى وضع برامج تصحيحية، تؤدي الى تراجع الدولة عن الكثير من أدوارها الاجتماعية، وذلك من خلال انخفاض ما تنفقه الدولة على الكثير من الخدمات الأساسية التى تمس الحياة اليومية للمواطنين، كالتعليم والصحة وخدمات البنية التحتية، والتخلي عن دعم الكثير من السلع الاساسية كالمواد الغذائية ومصادر الطاقة. (محامد و العشاري، ٢٠١٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢,١,٥. أهم نظريات الدين الخارجي (نظرية الديون المتراكمة).

تنوعت الافكار التى تطرقت للدين الخارجي، حيث ان من اشهر نظريات الديون الخارجية ما يعرف بنظرية الديون المتراكمة، تظهر نظرية تراكم الديون أنه إذا كان هناك بعض الاحتمالات في أن يكون الدين في المستقبل أكبر من قدرة الدولة على السداد فإن تكاليف الديون المتوقعة سوف تثبط المزيد من الاستثمار المحلي، والأجنبي لأن معدل العائد المتوقع من مشروعات الاستثمار الإنتاجية سيكون منخفضا للغاية لدعم الاقتصاد حيث أن الجزء المهم من أي تقدم اقتصادي لاحق سيأتي إلى الدولة الدائنة، سيؤدي هذا في النهاية إلى تقليل الاستثمارات المحلية والأجنبية وبالتالي تقليل النمو الاقتصادي (Krugman, ١٩٨٨). ويعتبر تراكم الديون وضع يكون فيه تأثير قلة السيولة قويا بما يكفي لزعزعة النمو الاقتصادي وخاصة في غياب تنازلات من قبل الدائنين، ويعتبر هذا التعريف تعريفا ضيقا للديون المتراكمة حيث يكون تأثير الدين الخارجي المرتفع مرتبطا بحجة الديون الضريبية، حيث يخضع أي نجاح في الأداء الاقتصادي في البلد المدين للضريبة من قبل الدائنين ولا يتبقى سوى القليل في النهاية للاستثمار المحلي والنمو اللاحق (Hjertholm, ٢٠٠١). ووفقا لـ (Were, ٢٠٠١) ، فإن عبء الديون أوسع بكثير من الدين نفسه حيث أن آثار الديون لا تؤثر فقط على الاستثمار في رأس المال، بل وأي نشاط ينطوي على تكبد التكاليف مقدما من أجل زيادة الإنتاج في المستقبل. وتشمل هذه الأنشطة الاستثمار في رأس المال البشري (من حيث التعليم والصحة) وفي الحصول على التكنولوجيا التي قد تكون آثارها على النمو أقوى بمرور الزمن.

وأشار (Onyango, ٢٠١٤) في بحثه عن الدين الخارجي والنمو الاقتصادي في كينيا إلى أنه على الرغم من أن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون كانت قادرة على الدفع ، الا ان الرغبة في السداد تنخفض بسبب مجموعة متنوعة من الأسباب، ومن بين العديد من الاسباب هناك عوامل داخلية وخارجية مسؤولة عن هذه النتيجة للأزمة، وتشتمل العوامل المحلية التي يتم ذكرها في كثير من الأحيان على سياسات الاقتصاد الكلي الخاطئة مثل عدم المسؤولية المالية وتقلب أسعار الصرف، بالاضافة إلى أسعار الفائدة الحقيقية السلبية، والتي بدورها تقلل الاستثمار وتشجع هروب رؤوس الاموال، وتشمل العوامل الخارجية على الصدمات النفطية وتدهور معدلات التبادل التجاري وارتفاع أسعار الفائدة الأجنبية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي المجمل ترى الباحثة ان الدين الخارجي هو إجمالي الدين الذي تدين به الدولة للدائنين الأجانب وهو مكمل للديون الداخلية المستحقة للمقرضين المحليين ويشكلان معا مايعرف بالدين العام. ويمكن أن يكون المدينون هم الحكومة أو الشركات أو مواطني ذلك البلد. يشمل الدين الأموال المستحقة للبنوك التجارية الخاصة أو الحكومات الأخرى أو المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي. وبشكل عام ، يصنف الدين الخارجي إلى أربعة عناصر هي الدين العام والاعتمادات الخاصة غير المضمونة وودائع البنك المركزي والقروض المستحقة لصندوق النقد الدولي.

المبحث الثاني التنمية الاقتصادية

١,٢,٢. مفهوم التنمية الاقتصادية

يحتوي مصطلح التنمية على العديد من المعاني لمجموعة من المفكرين، كلا وفقا لخلفيته العلمية والمعرفية، ومعتقداته الاقتصادية والاجتماعية، لذلك من الضروري أن يكون هناك تعريف محدد ومقبول لمفهوم التنمية الاقتصادية، وقد اختلفت اقتصاديات التنمية الاقتصادية بين الاقتصاديين والكتاب، لكنهم اتفقوا على أن التنمية الاقتصادية تشمل جوانب الحياة في المجتمع وتعدت مفهوم النمو الاقتصادي، الذي سيطر على الكتابات الأولية للتنمية.

وتعرف التنمية الاقتصادية على أنها "العملية التي يتم من خلالها الانتقال من التخلف إلى التقدم، وهذا الانتقال يتطلب حدوث العديد من التغييرات الجذرية والأساسية في البنية والهيكل الاقتصادي"(عجمية وإيمان، ٢٠٠٠). وكما عرفها (القرشي، ٢٠١٠) على انها "تتمثل في تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي وزيادة متوسط نصيب الفرد من المشاركة، وكذلك إجراء العديد من التغييرات سواء في هيكل الإنتاج أو في جودة السلع والخدمات المنتجة ، بالإضافة إلى تحقيق قدر أكبر من المساواة في توزيع الدخل القومي"، أي إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء.

وأخيرا عرفها (السخن، ٢٠١٥) على انها "عمليات مخططة وموجهة في مختلف المجالات التي تغير المجتمع لتحسين ظروف أعضائه من خلال معالجة مشاكل المجتمع وإزالة العقبات وتحقيق الاستخدام الأمثل للطاقات والامكانيات، من أجل تحقيق تقدم ونمو المجتمع ورفاهية وسعادة الافراد".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعرفها (Todaro, ١٩٧٧) أنها "عملية تهدف الى زيادة الدخل الحقيقي بشكل تراكمي وسريع ومستمر على مدار فترة زمنية، ويكون مقدار هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات لهم".

وترى الباحثة ان التنمية الاقتصادية هي عملية يتم فيها تحسين اوضاع الدولة الاقتصادية وبما ينعكس على مستوى الرفاه الاقتصادي والسياسي والاجتماعي على المدى الطويل.

٢,٢,٢. أهمية التنمية الاقتصادية

هناك العديد من الاقتصاديين في أنحاء العالم والذين يبذلون جهودا مختلفة تهدف إلى دراسة مشكلة التنمية في العديد من البلدان، وخاصة في البلدان النامية، التي تمثل الغالبية العظمى من العالم ومع ذلك، لم تقتصر الجهود المبذولة من أجل التنمية الاقتصادية على الدراسات النظرية والتطبيقية التى يقوم بها الاقتصاديين في كل بلد، حيث اكتسبت حملة التنمية الاقتصادية قبولا عالميا إيجابيا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية فقدمت العديد من الدول المتقدمة المساعدات للبلدان النامية وتسعى جاهدة لتحقيق التنمية الاقتصادية (Komal and Abbas, ٢٠١٥). ويتم ذلك عن طريق منح الديون والمساعدات الاقتصادية للعديد من الدول بصفة ثنائية وبطريقة غير مباشرة، وذلك بمساهمة الدول المتقدمة في المؤسسات الدولية التي تمنح الديون والمساعدة الفنية بشروط كافية لمختلف البلدان (الخطيب، ٢٠١٧).

ويمكن التغلب على البطالة البنيوية من خلال التنمية الاقتصادية، سواء كانت مفتوحة أو مقنعة، وكذلك تخليص البلدان المختلفة من التبعية الاقتصادية التي تربطهم بالخارج. كما إن التنمية الاقتصادية وبما تحمله من معاني النمو والتقدم والرفاهية تشعر الناس بالازدهار والاستقرار، مما سيؤدي إلى تطور المجتمعات، (Chun et al., ٢٠١٧).

ويجب أن تتصف التنمية الاقتصادية بالشمولية، ويمكن تعريف التنمية الاقتصادية المتكاملة او الشاملة على أنها "المحتوى الواسع للتنمية بكل أبعاده، نظرا لتغيرها في الهيكل الاقتصادي وإنشاء جهاز إنتاج متقدم يكفي لتشغيل الموارد الخاملة في جميع المجالات" (مصطفى، ٢٠١٦)

ومن المفترض أن تتوفر للتنمية الاقتصادية العناصر الأساسية اللازمة لربط عوامل النمو الاقتصادي وعوامل النمو الاجتماعي برابط وثيق، مع الأخذ بعين الاعتبار تحقيق الأهداف الرئيسية للاقتصاد الوطني، والتي تهدف في النهاية إلى رفع مستوى المعيشة، واللحاق بالدول المتقدمة من خلال

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إنجازات التنمية الاقتصادية. وأخيرا، فإن أهمية التنمية الاقتصادية تتمثل في تخليص الاقتصاد الوطني مما يحول دون تطوره ومن العقبات التي تعترض عملية التنمية فيه. (الماحي، ٢٠١٠)

٣,٢,٢. أهداف التنمية الاقتصادية

هناك العديد من الأهداف التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها حتى تتمكن البلدان المختلفة من تجاوز مرحلة الفقر والتقدم في ركب البلدان المتقدمة، ومن تلك الأهداف: (دودين، ٢٠١٤)

١. زيادة دخل الأفراد، وزيادة قوتهم الشرائية، وبالتالي تزداد قدرتهم الاستهلاكية ، مما يخلق ظروفا مواتية لزيادة إنتاج السلع الاستهلاكية.
٢. توفير المزيد من المدخرات الوطنية اللازمة لتمويل الاستثمارات اللازمة للمشاريع الإنتاجية أو لمشاريع الخدمة العامة في جميع المجالات.
٣. توفير فرص العمل اللازمة، حتى يكون لجميع العمال الحق في ايجاد عمل مناسب ضمن قدرتهم وطاقتهم ووفق نظام عادل للأجور.
٤. توفير الموارد المالية اللازمة لاستيراد السلع الاستهلاكية وإنتاج السلع واستيراد الخبرة والمعرفة الفنية.

وضمن هذا الإطار، يضع كل بلد استراتيجيته الخاصة لأنشطته الاقتصادية والاجتماعية والتي من خلالها يمكنه تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية من خلال خطة زمنية محددة تحتوي على برامج ومشاريع محددة يتم تصميمها ضمن الإطار العام للدولة ومن خلال البرامج والسياسات التالية والتي تحدد الأهداف والأبعاد الإنمائية المرجوة: (القرشي، ٢٠٠٧)

١. تكوين مؤسسات الانتاج والتجارة والتوزيع
٢. إنشاء هيئات ومنظمات الخدمات
٣. سياسة الاجور.
٤. سياسة الضرائب
٥. السياسات التعليمية
٦. سياسة توفير العمال وتدريب.
٧. السياسات المتبعة في تسعير المنتجات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي معظم الاحيان نجد أن هذه الاستراتيجيات والسياسات تتجاوز قدرة العديد من الدول، كما نجد في بعض البلدان ان المصالح الاجتماعية والإقليمية هي التى تتحكم في تحديد الاستراتيجيات الحالية، مما ينشأ عن ذلك توقف عجلة التنمية الاقتصادية بدلا من الترويج لها أو المساعدة في تنفيذها. وعلى الرغم من أن العديد من الدول بحاجة إلى المساعدة في تطوير استراتيجية تنمية وطنية تحقق أهدافها، إلا أننا يجب ألا نفشل في إدراك أن هذه الاستراتيجية تعتمد على القدرات السياسية للدولة. (دودين، ٢٠١٤).

أما أهداف التنمية الرئيسية فتتمثل في (**Furtado**, ٢٠١٨) :

١. زيادة وتوسيع المتطلبات الأساسية للمجتمع مثل الغذاء والصحة والحماية الاجتماعية.
٢. تحسين مستويات المعيشة، بما في ذلك توفير فرص عمل أكثر وتحسين مستويات الخدمات العامة والبنى التحتية، وكذلك الاهتمام بالقيم الثقافية والإنسانية، وكل منها يخدم الأهداف سواء الفردية أوالحكومية.
٣. توسيع الخيارات الاقتصادية والاجتماعية المتاحة للأفراد والدول على حد سواء.

٤,٢,٢. نظريات التنمية الاقتصادية

١. نظريتا الدفع القوي والنمو المتوازن

إن نظرية النمو المتوازن هي في الحقيقة امتداد لنظرية الدافعة القوية التى تعود الى روزنشتان رودان. اما نظرية النمو المتوازن تعود الى مؤلفها راجن نركسة. وتؤكد الفكرة الأساسية لهاتين النظريتين على أنه لا يمكن للبلدان النامية القضاء على التخلف الاقتصادي دون القيام بدفعة قوية أو مجموعة متتالية من هذه الدفعات عن طريق القيام باستثمارات ضخمة لإنشاء الهياكل الاقتصادية الأساسية وإنشاء العديد من المشاريع المتكاملة التي يمكن للاقتصاد من خلالها الخروج من حالة الركود. وأضاف نركسة أن سياسة التنمية الاقتصادية يجب أن تهدف إلى تحقيق التوازن بين الزراعة والصناعة في برامجها، وإلا فإن تخلف أي منهما عن الاخر سيعيق نمو القطاع الآخر. ويشبه أنصار هذه النظرية وضع الدول النامية بالطائرة التى تحتاج الى أدنى حد من السرعة وهي على الأرض قبل ان تتمكن من الانطلاق، وكذلك حال الاقتصاد المتخلف اذ لا بد من الحد الأدنى من الجهد الانمائي تمهيدا لانطلاق الاقتصاد في سلم النمو. (Rosenstein-Rodan, ٢٠١٣).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويمكن تفسير فكرة الدفعة القوية للاستثمارات الضخمة وفق هذه النظرية على الوجه الآتي:

١. عدم قابلية الانتاج للتجزئة: ويعتبر الرأسمالي الاجتماعي هو أفضل مثال على ذلك، حيث يوجد هذا النوع من رأس المال في مشاريع الإسكان والري والصرف والنقل والمواصلات، والتي لا يمكن بناؤها تدريجيا لأن هذا يقلل من فرص الاستفادة منها وفيه هدر لموارد المجتمع (Cárdenas-García et al., ٢٠١٥). ويرى (Garavan et al., ٢٠١٦) انه يمكن ان تتحقق الفائدة القصوى من مشاريع الخدمة العامة عندما تتزامن هذه المشروعات مع بعضها البعض، فالقيام بمشروع توليد الطاقة الكهربائية ضروري جدا لتكملة الاستفادة من مشاريع السدود والقنوات المقامة مثلا.
٢. عدم قابلية الطلب للتجزئة: من خصائص اقتصادات الدول النامية ضعف حجم السوق، ونتيجة لذلك ، لا يمكن لكل مرفق إنتاج إنشاء طلب كاف على منتجاته، وبالتالي فإن ضيق حجم السوق يزيد من مخاطر استثمار الاموال في مشروع واحد أو صناعة واحدة (Platteau, ٢٠١٥).

-ومن الانتقادات التى وجهت لهذه النظرية:

١. يفترض أن يكون هناك كميات كبيرة من رأس المال في البلدان النامية في المراحل الأولى من التنمية ، ولكن الواقع لا يدعم ذلك ، لأن نقص رأس المال في هذه البلدان هو أحد الخصائص الرئيسية لاقتصاداتها قبل التنمية (Allen, ٢٠١٨).
٢. يتطلب تطوير المشاريع الكبيرة والمتكاملة عددا كبيرا من الموظفين الاقتصاديين والهندسيين والإداريين المؤهلين تأهيلا عاليا في البلدان النامية (Hanson, ٢٠١٩).
٣. تظهر مشكلة تقييد السوق في النظرية فقط عندما يكون هناك مشروع محدد يتمثل في توسيع الإنتاج ليشمل السوق المحلية. ومع ذلك ومن خلال توسيع الإنتاج للتصدير أو استبدال المنتجات المحلية بمنتجات مستوردة أو لتقليل التكاليف الإدارية في مثل هذه الحالات، لا تواجه المشاريع مشكلات في السوق (Gupta, ٢٠١٩).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢.نظرية النمو غير المتوازن

من بين أبرز الداعين لها فرانسوا بيرو وألبرت هيرشمان، وتنص فكرة هذه النظرية على أن عملية التنمية التي تتبعها البلدان النامية يجب أن تبدأ بتطوير بعض الصناعات أو القطاعات (المعروفة أحيانا بأعمدة النمو أو القطاعات الرئيسية) ، والتي تمتد بعد ذلك إلى بعض الصناعات والقطاعات الأخرى الاقتصادية. ويشدد هيرشمان على أهمية النمو غير المتوازن في البلدان النامية لأنه يتيح لها استغلال الموارد المتاحة ويحفز الاستثمار في القطاعات الأخرى. (عجمية، واخرون، ٢٠٠٧).

وتعتبر التنمية الاقتصادية، في رأي هيرشمان، هي عملية متتابعة ومتصلة تحرك الاقتصاد الوطني بعيدا عن التوازن، ويعزى السبب في ذلك بقوله (إن كل خطوة إنمائية هي نتيجة لاختلال سابق في التوازن وتنقذ حالة جديدة من عدم التوازن حيث يعتبر ذلك تحريضا للاقتصاد بأكمله على أن يخطو خطوة جديدة وهكذا، أن تلك السلسلة من الخطوات المتعاقبة والمتضمنة حلقات من النمو غير المتوازن هي في الحقيقة عملية التنمية الاقتصادية). ويتم تحقيق هذا التسلسل في عمليات الاستثمار في ظل استفادة بعض الصناعات من المدخرات الخارجية الناتجة عن نمو الصناعات الأخرى من خلال نمو الصناعة (أ) على سبيل المثال ، يتم توفير المدخرات الخارجية للصناعة نفسها ، ولكن هناك صناعة (ب) تستفيد من هذه المدخرات، حيث تستفيد كل صناعة جديدة في نموها من المدخرات الخارجية التي تحققت بفضل النمو السابق للصناعات الأخرى. (عبد اللطيف و سانية، ٢٠١٤)

ويرجع ذلك إلى ظاهرة تكامل الإنتاج، والتي تنعكس في الحالة التي يزيد فيها ضغط الطلب على المنتج مما يؤدي لزيادة إنتاج منتج آخر، فيمكن أن تؤدي الزيادة في إنتاج المنتج (أ) إلى زيادة الأرباح المكتسبة من إنتاج المنتج (ب) أو لزيادة الطلب عليها حيث يزيد السعر أو لكلا السببين معا. وهنا تثار مسألة كيف يمكن تحديد الصناعات والقطاعات التي ولد الاستثمار من خلالها أكبر حافز للاستثمار في القطاعات أو الصناعات الأخرى، علما بأن من خصائص الدول النامية أفتقارها الى رؤوس الاموال الكافية وندرة المختصين والمنظمين الذين يتخذون القرارات الاستثمارية بجدارة. (عجمية وإيمان، ٢٠٠٠)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويعالج هيرشمان النمط الأمثل لتعاقب الاستثمار من زاويتين:

١. التفريق بين الاستثمار في فروع النشاط الإنتاجي المباشر وفقا لفعالية كل فرع في تشجيع الاستثمار في الفروع الأخرى: وهنا هيرشمان يميز بين الاستثمار في مراحل الإنتاج السابقة والاستثمار في مراحل الإنتاج اللاحقة، حيث يقصد بالأول هو إنشاء صناعة تجعل الصناعات الأخرى تمد الصناعة الأولى بمتطلبات إنتاجها (صالحي، ٢٠١٥).
٢. التفريق بين أسلوبين للتنمية، ويرى هيرشمان بهذا الصدد إذا كان من الصعب التوسع في نفس الوقت في مشروعات رأس المال الاجتماعي ومشاريع الإنتاج المباشر، فمن الضروري إجراء تبادل بين النوعين، مما يشجع بعضهم البعض على الاستثمار في الآخر (Komal and Abbas, ٢٠١٥).

وترى الباحثة ان التنمية الاقتصادية هي العملية التي تتحول فيها الاقتصادات الوطنية البسيطة ذات الدخل المنخفض إلى اقتصادات صناعية حديثة. على الرغم من أن المصطلح يستخدم أحيانا كمرادف للنمو الاقتصادي، إلا أنه يستخدم عموما لوصف التغير في اقتصاد بلد ما بما في ذلك التحسينات النوعية والكمية. إن نظرية التنمية الاقتصادية - كيف يمكن أن تتطور الاقتصاديات البدائية والفقيرة إلى اقتصادات متطورة ومزدهرة نسبيا - تكتسي أهمية بالغة بالنسبة للبلدان المتخلفة.

كما وأنه لا يوجد تعريف مقبول وموحد عالميا لما هو البلد النامي وعادة ما تصنف الدول النامية وفقا لمعايير دخل الفرد، ويعتقد أن التنمية الاقتصادية تحدث مع ارتفاع دخل الفرد حيث يعد دخل الفرد في البلد (والذي يكون مرادفا تقريبا لنصيب الفرد من الدخل) هو أفضل مقياس متاح لقيمة السلع والخدمات المتاحة لكل شخص في المجتمع في كل عام. وعلى الرغم من وجود عدد من المشاكل في قياس كل من مستوى من مستويات دخل الفرد ومعدل نموه، فإن هذا المؤشر هو الأفضل لتقديم تقديرات لمستوى النمو والرفاهية الاقتصادية والإجتماعية داخل البلد.

٢,٢,٥. العلاقة بين تطور الديون الخارجية والتنمية الاقتصادية

تعد أزمة الديون الخارجية واحدة من أخطر المشكلات التي يواجهها الاقتصاد العالمي اليوم، ولم تعد الديون مجرد مشكلة اقتصادية ومالية، فمنذ اندلاع أزمة ديون العالم الثالث في عام ١٩٨٢، أصبحت مشكلة سياسية وقومية لأنها لم تعد تؤثر على النمو الاقتصادي والاجتماعي فقط ، لكنها تهدد أيضا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاستقرار الوطني والأمن المالي والقومي لبعض البلدان النامية. وأصبحت أزمة الديون الخارجية البند الأول في جدول أعمال معظم المؤتمرات الإقليمية والدولية، وكذلك في اجتماعات المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي، وكذلك لدى الإدارات الرسمية للبلدان المعنية. (اسماعيل، ٢٠٠٠)

واشتدت أزمة الديون في أوائل الثمانينيات نتيجة عجز معظم البلدان المدينة عن الوفاء بالتزاماتها الخارجية تجاه ديونها. حيث كانت هذه الديون تنمو بوتيرة ثابتة في حين أن عملاتها الأجنبية في انخفاض بسبب العديد من مشاكل التجارة الخارجية في هذه البلدان وتدهور أسعار الصرف الدولية، وكذلك اعتماد البلدان المتقدمة على العديد من أشكال الحماية التجارية. وتعتبر أزمة الديون مصدر قلق لجميع البلدان، سواء أكانت المدينة بسبب تأثير الديون على خفض الواردات ، وخاصة السلع الاستثمارية ومدخلات الإنتاج ، وبالتالي تأثيرها على مستوى الإنتاج والعمالة في هذه البلدان، كما تسببت ايضا في انخفاض في الدخل القومي وارتفاع معدلات البطالة والتضخم وتدهور مستويات المعيشة وانقطاع خطط التنمية لهذه الدول التنموية. (الكفري، ٢٠٠٤)

ونجد أن الموارد المتاحة من العملات الأجنبية التي يمكن استخدامها في استثمارات قابلة للتطبيق لزيادة الطاقة الإنتاجية وخلق فرص العمل ورفع مستوى المعيشة تمنع دفع الأقساط والفوائد الى الخارج، كما واجهت البلدان الدائنة صعوبات في التصرف في منتجاتها بسبب انخفاض الواردات من البلدان المدينة ، كما طغت هذه الازمة على القطاع المصرفي في البلدان الدائنة ، حيث تسهم البنوك في هذه البلدان بنسب كبيرة من القروض إلى البلدان المدينة وعجز الدول عن سداد ديونها الخارجية يعرض هذه البنوك لخسائر كبيرة، مما يؤدي إلى إفلاس العديد من هذه البنوك. (عجيمة وايمان، ٢٠٠٣)

ولقد تفاقمت أزمة الديون الخارجية لدرجة أنها أصبحت تشكل تهديدا للبلدان المدينة ليس فقط من الناحية الاقتصادية ولكن أيضا من الناحية الاجتماعية والسياسية. كما تشير البيانات الإحصائية والبحوث الاقتصادية إلى أن الدين أصبح أكثر قدرة على استنزاف الموارد المالية لدول العالم الثالث، أي استنزاف الدم الذي يوفر الحياة لهذه البلدان، بالمقابل فأنها تصب بمصلحة البنوك والشركات متعددة الجنسيات وملء العجز (في بعض الأحيان) في ميزانيات بعض الدول الدائنة، حيث إن طبيعة أزمة الديون والعوامل والعواقب المحيطة بها يجب أن تجعل الاقتصاديين يسألون سؤالا مهما

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لأنفسهم ولغيرهم: هل القروض الذي يتم الحصول عليها من المؤسسات المالية الأجنبية تعتبر هي الدافع الحقيقي للتنمية الاقتصادية في الدول النامية؟

ومن الواضح أن السؤال يرتبط مباشرة بالوظيفة الاقتصادية للدين نفسه، إذ أن الحاجة الى الديون الخارجية يجب أن تكون وكما هو معروف من أجل سد الفجوة بين الموارد الوطنية المتاحة ومقدار الموارد اللازمة لخطط التنمية، التي تحدد الطلب على الموارد المالية بما في ذلك الديون الخارجية. ولكن يبدو أن الاصطدام مع حقيقة الأمر من خلال خدمة الدين، وسعر الفائدة، وإعادة هيكلة الدين، ومصادر المديونية والشروط التى تتعلق بها يؤدي أيضا إلى الاقتناع بخلاف ذلك (اسماعيل ومحمد، ٢٠١٨) .

كما نجد ان البلدان الرأسمالية المتقدمة وشركاتها ومصارفها ومؤسساتها المالية الأخرى تقرض الدول (الفقيرة) من أجل الربح والفوائد في الوقت نفسه، عندما تسعى البلدان النامية للحصول على قروض، فإنها تتقدم بطلب للحصول على قروض من أجل التنمية الاقتصادية وتكون على استعداد لدفع الفائدة على أمل أن تحقق التنمية وتكون على استعداد لدفع الفوائد في مقابل الأمل في أنها ستحقق التنمية المنشودة، من ناحية أخرى، إن الدين الخارجي والأزمة التي تم الوصول لها تسمح لنا أن نستنتج أن التفاؤل الذي يتميز به المدينون ليس على أساس مادي، لسببين على الأقل هما: (عبد الهادي، ٢٠١٣).

١. أن البلدان المدينة، عندما تقدمت بطلب للحصول على قروض، لا تحاول تحرير اقتصادها من التبعية أو أنها لا تستطيع، على الرغم من محاولاتها، في حين أن التبعية الاقتصادية وحدها تنكر أي إمكانية للتنمية الاقتصادية.
٢. بما أن فوائد القروض مرتفعة للغاية، تضطر البلدان النامية إلى خفض مواردها المالية الضخمة في مشاريعها وبرامجها وميزانياتها لدفع هذه الفوائد. ولهذا السبب، يجبرون أيضا على الاقتراض أو إعادة جدولة الديون، وبالتالي، يفشلون في تحقيق التنمية، ويظلون في النهاية تحت وطأة الديون.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ونجد أن البلدان النامية تعاني عموما من معضلات كثيرة ما زالت تؤثر على شعوبها إذا كانت مشكلة الغذاء هي الأكثر خطورة، فإن هذه البلدان تواجه مشاكل أخرى، لا تقل خطورة خاصة المديونية الخارجية. ولقد ولدت كظاهرة خطيرة للغاية، مثل تفاقم تهريب رأس المال الوطني، والتلاعب في أسعار المواد الخام وفرض الظروف السياسية (سماره، ٢٠١١).

المبحث الثالث الدراسات السابقة

١,٣,٢. الدراسات العربية

١) دراسة النويران (٢٠١٧) بعنوان "أثر المديونية الخارجية على النمو الاقتصادي في الأردن، دراسة تحليلية للفترة (١٩٩١-٢٠١٥)".

هدفت هذه الدراسة إلى فحص العلاقة فيما بين المديونية الخارجية والنمو الاقتصادي في الأردن, ولإجراء هذه الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وأسلوب تحليل السلاسل الزمنية, وقد أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود أثر ذو دلالة احصائية للمديونية الخارجية على النمو الاقتصادي, وذلك لوجود فاصل زمني فيما بين المشاريع الرأسمالية المدعومة بالتمويل الخارجي, كما أظهرت النتائج وجود أثر سلبي يتمثل بزيادة كلفة التمويل الخارجي.

٢) دراسة أبو مدالله وشاهين (٢٠١٦) بعنوان "أثر الديون الخارجية على النمو الاقتصادي: حالة بعض الدول العربية المقترضة (٢٠٠٠-٢٠١٣)".

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر الديون الخارجية على النمو الاقتصادي لبعض الدول العربية المقترضة، حيث هدفت الدراسة إلى البحث في تطور تاريخ الديون الخارجية للدول العربية المقترضة وأسبابها في فترة الدراسة, من خلال الاعتماد على النظرية الاقتصادية المتمثلة بالادخار والاستثمار من ناحية والصادرات والواردات من ناحية أخرى, وبيان طاقة الدول المقترضة على خدمة تكاليف دينها الخارجي, وكذلك معرفة الآثار الناجمة عن الدين الخارجي من خلال الإفراط في الاعتماد على هذا النوع من التمويل, كما تهدف إلى توضيح الارتباط بين المديونية ومعدلات النمو الاقتصادي من خلال استخدام المنهج الوصفي الذي يستخدم الجداول والنسب المئوية والبيانات ذات العلاقة, ثم اعتماد المنهج القياسي لاختبار فرضيات البحث لتوضيح العلاقة الحقيقية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة للتحقق من مدى صحة الفرضية, وخلصت الدراسة الى وجود علاقة عكسية بين الدين الخارجي والناتج المحلي لدول الحالة بالأسلوب الاحصائي الجمعي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣) دراسة العضايلة والعمرو والقراله (٢٠١٥) بعنوان "هيكل الدين العام وتأثيره على النمو الاقتصادي (٢٠١٢-١٩٨٠)".

هدفت هذه الدراسة التعرف إلى واقع هيكل الدين العام وتأثيره على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة (٢٠١٢-١٩٨٠), ولإجراء هذه الدراسة تم الاعتماد على منهجية التكامل المشترك واختبار نموذج تصحيح الخطأ, وقد أظهرت نتائج اختبار التكامل المشترك بوجود علاقة طويلة المدى بين الديون الخارجية والنمو الاقتصادي, كما أظهرت النتائج وجود أثر سلبي للديون الخارجية على النمو الاقتصادي, ووجود تأثير إيجابي للدين الخارجي على الناتج المحلي الإجمالي.

٤) دراسة أبو حصيرة (٢٠١٥) بعنوان "الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في فلسطين".

هدفت هذه الدراسة التعرف إلى أثر الديون الخارجية على التنمية الاقتصادية في فلسطين خلال الفترة الممتدة من عام (٢٠١٣-٢٠٠٠), لإجراء هذه الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام أدوات الاسلوب الكمي لبناء نموذج لقياس أثر المتغير المستقل على المتغير التابع, وأظهرت النتائج وجود علاقة عكسية بين الدين الخارجي والناتج المحلي الإجمالي عند سكون المتغيرات الأخرى, وأن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته (٥٩%) من التغيير الحاصل في الناتج المحلي.

٥) دراسة الرفاعي و صيام (٢٠١٤) بعنوان "أثر المديونية على النمو الاقتصادي في الأردن".

هدفت هذه الدراسة الى معرفة أثر المديونية على النمو الاقتصادي في الاردن، وذلك باستخدام بيانات ربعية للفترة (٢٠٠٠ - ٢٠١٢) وذلك من خلال اتباع منهجية التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ لتحقيق أهداف هذه الدراسة. وقد تم التوصل الى العديد من النتائج منها: وجود أثر سلبي للمديونية على النمو الاقتصادي في الاردن في المدى الطويل، وبالتالي أهمية تحليل المديونية من حيث فترات السداد واسعار الفائدة والآثار المترتبة عليها. إضافة الى ضرورة الاعتماد على الموارد المحلية بدلا من اللجوء الى الاقتراض.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦) دراسة مشهور وأخرون (٢٠١٢) بعنوان "أثر حجم المديونية والمساعدات والمنح الخارجية على كفاءة السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الأردن".

هدفت هذه الدراسة الى فحص تأثير حجم الديون الخارجية وحجم المنح والمساعدات على كفاءة السياسة النقدية باستهداف تحقيق الاستقرار النقدي في الاردن من خلال التأثير على معدلات التضخم خلال الفترة (٢٠١٠-١٩٩٩) وقامت الدراسة باستخدام التحليل الاحصائي الانحدار البسيط والمتعدد. وقد توصلت هذه الدراسة الى وجود تأثير ذو دلالة احصائية لكلا العاملين (الديون الخارجية، والمنح والمساعدات) مجتمعين، ولكل عامل على حدا. كما توصلت الدراسة الى ان هذا التأثير يتزايد في الاقتصادات المفتوحة كالاقتصاد الاردني ، كما يتزايد كلما زادت نسبة الدين والمنح والمساعدات الى الدخل القومي .

٧) دراسة رضا(٢٠١٠) بعنوان "دراسة قياسية لأثر المديونية الخارجية على النمو الاقتصادي: حالة الجزائر".

هدفت هذه الدراسة التعرف إلى العلاقة بين النمو الاقتصادي والمديونية الخارجية في الدول الأفريقية النامية, دولة الجزائر كحالة دراسة خلال الفترة الممتدة من (٢٠٠٥-١٩٨٥), لإجراء هذه الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي, أظهرت نتائج الدراسة أن المديونية الخارجية أثرت بشكل سلبي على اقتصادات الدول النامية على وجه العموم والاقتصاد الجزائري على وجه الخصوص, وذلك نظرا لانتهاج سياسات اقتصادية خاطئة في توظيف القروض الخارجية.

٢,٣,٢. الدراسات الاجنبية

١) دراسة (Tanna and De Vita, 2018) بعنوان

"The role of external debt in the foreign direct investment–growth relationship" "دور الدين الخارجي في علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو".

هدفت هذه الدراسة الى معرفة أهمية الدين الخارجي كعامل يحول دون تحقيق مكاسب للنمو الاقتصادي من الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال استخدام البيانات السنوية ومتوسط ٥ سنوات في ٣٩ دولة نامية خلال الفترة ١٩٨٤-٢٠١٠، حيث قامت الدراسة بتطوير نموذج يضفي الطابع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرسمي على آلية للسماح بتأثير الدين الخارجي في نقل العوامل الخارجية الناشئة عن الاستثمار الأجنبي المباشر وإجراء انحدار لاختبار وجود تأثير طارئ للدين يحد من التأثير الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد على النمو. وتوصلت الدراسة الى أن النمو الناجم عن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتمد على قيود الدين الخارجي على وجه الخصوص، كما ان المديونية العالية تمنع الاقتصادات من جني فوائد النمو من الاستثمار الأجنبي المباشر لأنها تسعى إلى خفض مستويات ديونها. وتوضح الأدلة أيضا أن زيادة التنمية المالية يمكن أن تخفف من التأثير السلبي للديون الخارجية المرتفعة على رابطة الاستثمار الأجنبي المباشر.

٢) دراسة (Mahmoud, 2015) بعنوان

"The role of external Debt on economic growth: Evidence from Mauritania" "دور الدين الخارجي على النمو الاقتصادي: أدلة من موريتانيا".

هدفت هذه الدراسة الى قياس دور الدين الخارجي على النمو الاقتصادي لموريتانيا خلال الفترة (١٩٧٥- ٢٠٠٥). واستخدمت هذه الدراسة العديد من تقنيات الاقتصاد القياسي مثل اختبار جذر الوحدة، (Ordinary Least Square OLS) ، اختبار Johansen للتكامل المشترك للوصول الى نتائج الدراسة التى كان من اهمها وجود علاقة إيجابية بين الناتج المحلي الإجمالي والدين الخارجي وعلاقة سلبية بين الناتج المحلي الإجمالي وخدمة الديون، كما توصي الدراسة بضرورة تقليل الحكومة الموريتانية من اعتمادها على الدين الخارجي من خلال تكثيف الجهود لتعزيز مصادر الإيرادات الداخلية.

٣) دراسة (Waliu *et al.*, 2018) بعنوان

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

"The nexus between external debt, corruption and economic growth: evidence from five SSA countries" "العلاقة بين الدين الخارجي والفساد والنمو الاقتصادي: أدلة من خمس دول في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء".

هدفت هذه الدراسة الى معرفة تأثير الدين الخارجي والفساد على النمو الاقتصادي في البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى (SSA) المختارة، من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٥. كما استخدمت الدراسة تقنيات OLS المعدلة بالكامل وتقنيات OLS الديناميكية لفحص المعاملات طويلة المدى لمتغيرات النموذج، وكذلك اختبار السببية Granger، من أجل دراسة اتجاه السببية بين المتغيرات. وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة سلبية بين الدين الخارجي والنمو الاقتصادي، وكذلك العلاقة السببية ثنائية الاتجاه بين المتغيرين. كما تشير النتائج أيضا إلى وجود علاقة إيجابية بين الفساد والنمو الاقتصادي، فضلا عن العلاقة السببية أحادية الاتجاه التي تمتد من النمو الاقتصادي إلى الفساد.

٤) دراسة(Naeem, 2015) بعنوان "Is public debt hindering economic growth of the Philippines?"

"هل الدين العام يعوق النمو الاقتصادي للفلبين؟".

هدفت هذه الدراسة الى معرفة عواقب الدين العام على النمو الاقتصادي والاستثمار للفلبين خلال الفترة ١٩٧٥-٢٠١٠، وذلك باستخدام تقنية autoregressive. وتوصلت الدراسة الى أن الدين الخارجي العام في الفلبين له علاقة سلبية وهامة مع النمو الاقتصادي والاستثمار الذي يؤكد وجود "تأثير عبء الدين". ولكن نظرا للعلاقات غير الواضحة بين خدمة الدين والاستثمار والنمو الاقتصادي، لا يمكن تأكيد وجود فرضية الازدحام. كما ان للدين المحلي علاقة سلبية مع الاستثمار وعلاقة إيجابية مع النمو الاقتصادي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥) دراسة (David *et al.*, 2017) بعنوان

"External debt among HIPCs in Africa: accounting and panel VAR analysis of some determinants"الدين الخارجي بين البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في إفريقيا: المحاسبة وتحليلات القيمة المضافة لبعض العوامل".

هدفت هذه الدراسة الى معرفة معدلات نمو الديون الخارجية بين البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في أفريقيا والتي تستجيب إيجابيا للتغيرات في الإنفاق الاستثماري الحكومي والإنفاق الاستهلاكي والاقتراضات المحلية على مدى فترة طويلة، تم الحصول على البيانات من ٢٤ دولة أفريقية خلال الفترة (١٩٨٠ - ٢٠١٠) وتحليلها باستخدام منهجية panel vector auto regression. وتوصلت الدراسة الى أن معدلات نمو الديون الخارجية تستجيب بشكل إيجابي لصدمة الوحدة أو التغيرات في الإنفاق الحكومي على الاستثمار، والإنفاق الاستهلاكي، والقروض المحلية على مدى فترة طويلة من الزمن. اما على المدى المتوسط، تستجيب معدلات نمو الدين الخارجي سلبا للصدمات في الإيرادات الضريبية، ومعدلات التضخم، ومعدلات نمو الإنتاج. كما توفر هذه الدراسة أيضا دعما تجريبيا لاستهلاك الدين الخارجي بدلا من استثماره في البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في أفريقيا.

٦) دراسة (Sichula, 2012) بعنوان

"Debt overhang and economic growth in HIPC countries: The case of Southern African development community (SADC)" عبء الديون والنمو الاقتصادي في البلدان الفقيرة المثقلة بالديون: حالة مجتمع تنمية الجنوب الأفريقي (SADC)".

هدفت هذه الدراسة الى معرفة عبء الديون المتراكمة في البلدان الفقيرة بالديون (HIPC) التابعة لجماعة تنمية الجنوب الأفريقي (SADC). حيث تم القياس من خلال علاقة خطية بين مؤشرات الديون والناتج الاقتصادي، كما تم استخدام اختبار العلاقة السببية Granger، للوصول الى نتائج الدراسة التى كان من أهمها وجود علاقة مهمة بين الدين الخارجي والناتج المحلي الإجمالي، وذلك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مع انخفاض الدين الخارجي، تظهر زيادة في الناتج المحلي الإجمالي، كما تؤثر شروط التبادل التجاري بشكل كبير على رأس المال الخاص، وذلك مع انخفاض الإنفاق الرأسمالي الحكومي، يظهر

زيادة في رأس المال الخاص الذي يمكن استخدامه في الاستثمار والتنمية الاقتصادية داخل هذه البلدان. كما ان ليس لخدمة الديون أي تأثير مباشر على الناتج المحلي الإجمالي أو رأس المال الخاص إلا من خلال أشكال متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الديون. في الختام ، لا يزال تراكم الديون يمثل مفارقة قد تكون موجودة ولكن تخفيف عبء الديون يلعب دورا رئيسيا في نمو الناتج المحلي الإجمالي لهذه البلدان.

٧) دراسة (Kasidi and Said, 2013) بعنوان

"Impact of External Debt on Economic Growth: A Case Study of Tanzania""تأثير الدين الخارجي على النمو الاقتصادي: دراسة حالة لتنزانيا".

هدفت هذه الدراسة التعرف إلى أثر الدين الخارجي على النمو الاقتصادي في تنزانيا للفترة (١٩٩٠-٢٠١٠) استخدمت الدراسة بيانات السلاسل الزمنية عن الديون الخارجية والأداء الاقتصادي, وتم جمع بيانات الدراسة من خلال البنك المركزي في تنزانيا ومنشورات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي, أظهرت النتائج عن وجود تأثير كبير للديون الخارجية على نمو الناتج المحلي الإجمالي, وأن إجمالي رصيد الدين الخارجي له تأثير إيجابي على تسديد المديونية, كما أظهرت النتائج عدم وجود علاقة طويلة المدى بين الدين الخارجي والناتج المحلي الإجمالي.

٨) دراسة (Ayadi, 2013) بعنوان

"The Impact of External Debt on Economic Growth: A Comparative Study of Nigeria and South Africa""تأثير الدين الخارجي على النمو الاقتصادي: دراسة مقارنة لنيجيريا وجنوب أفريقيا".

هدفت هذه الدراسة التعرف إلى مدى تأثير الديون الخارجية على النمو الاقتصادي: دراسة مقارنة بين نيجيريا وجنوب أفريقيا: تم اختيار الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٨) كفترة دراسة، وتم تحليل الديون في البلدين باستخدام النماذج الحديثة المبتكرة، حيث تناولت الدراسة مؤشرات الدين الخارجي وأثرها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على المتغيرات الاقتصادية الكلية، وأظهرت النتائج وجود أثر سلبي للدين على النمو والاستثمار، كذلك أكدت النتائج الأثر السلبي للديون على النمو في نيجيريا وجنوب أفريقيا.

٩) دراسة (Shahzad, 2014) بعنوان

"Impact of External Debt on Economic Growth: a Case Study of Pakistan" "تأثير الدين الخارجي على النمو الاقتصادي: دراسة حالة عن باكستان".

هدفت هذه الدراسة التعرف إلى أثر الدين الخارجي على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الباكستان من عام (١٩٨٠) إلى (٢٠١٣), تناولت هذه الدراسة خمسة متغيرات رئيسية للتنمية الاقتصادية تتمثل في: النمو الاقتصادي, والناتج المحلي، والادخارات، وصافي الصادرات، والاستثمار الأجنبي المباشر، وبحث أثر الدين الخارجي عليها, تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي واختبار الانحدار المتعدد, وقد أظهرت النتائج أن الدين الخارجي قد أثر بشكل سلبي على الناتج المحلي الإجمالي، وكما أظهرت النتائج تأثير الدين الخارجي بشكل إيجابي على الادخارات الوطنية وتعزيز النمو الاقتصادي, كما أظهرت النتائج وجود تأثير بدرجة متوسطة للدين الخارجي على الصادرات الوطنية.

١٠) دراسة (Matthew and Mordecai, 2016) بعنوان

"The Impact of Public Debt on Economic Development of Nigeria

"تأثير الدين العام على التنمية الاقتصادية في نيجيريا".

هدفت هذه الدراسة التعرف إلى أثر الدين العام على التنمية الاقتصادية في نيجيريا, لإجراء هذه الدراسة تم استخدام بيانات السلاسل الزمنية للأعوام (١٩٨٦-٢٠١٤) كما استخدمت الدراسة اختبار (Dickey-Fuller) المعزز واختبار التكامل المشترك ، وطريقة تصحيح الخطأ (ECM) واختبار جرانجر, وقد أظهرت نتائج اختيار التكامل المشترك وجود علاقة طويلة المدى بين متغيرات التنمية الاقتصادية: الإدخارات, الدين الخارجي, الدين المحلي, وسداد الديون والخدمات والدين الخارجي, كما أظهرت النتائج أن الديون الخارجية وسداد الديون الخارجية لها أثر سلبي ضئيل في العلاقة مع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التنمية الاقتصادية في نيجيريا, ووجود أثر للدين الخارجي على تسديد الديون وقد اوصت الدراسة باستخدام مبالغ الديون الاجنبية في دعم الاستثمار المحلي.

١١) دراسة (Al- Kharusi, 2018) بعنوان

"External Debt and Economic Growth: The Case of Emerging Economy"الدين الخارجي والنمو الاقتصادي: حالة الاقتصاد الناشئ".

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على أثر الدين الخارجي في النمو الاقتصادي في دولة عمان، تم جمع بيانات السلاسل الزمنية للديون المقترضة من البنك الدولي والبنك المركزي العماني خلال الفترة الممتدة بين (١٩٩٠- ٢٠١٥), وقد أظهرت الدراسة وجود أثر سلبي للدين الخارجي على النمو الاقتصادي في عمان, وعلى جميع متغيرات النمو الاقتصادي. وقد اوصت هذه الدراسة بضرورة الحد من الاقتراض الاجنبي واللجوء الى الاقتراض المحلي في رفد خزينة دولة عمان.

-ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

تميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بالفترة الزمنية التي تناولتها والتي غطت المراحل الأهم إقتصاديا في تاريخ الأردن، بالإضافة الى احداث مهمة أثرت بالبنية الاقتصادية للأردن كان من أهمها الازمة العالمية والربيع العربي، حيث تعتبر هذه الدراسة الاولى من نوعها في قياس دور المديونية الخارجية في التنمية الاقتصادية وعلى أهم مؤشراتها في الاردن، على أمل ان تثري نتائجها المعرفة

العلمية للباحثين والمهتمين في مجال دراسة الاثار السلبية للمديونية الخارجية على التنمية الاقتصادية التى تهدف الى تحسين مستوى المعيشة والرفاه للفرد في الدولة في ظل التحديات الجيوسياسية المحيطة بالاردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث
المديونية الخارجية والتنمية الاقتصادية في الأردن

تمهيد

تصنف الأردن كسوق ناشئة من حيث قوتها الاقتصادية، وبعد تولي الملك عبد الله الثاني العرش في عام ١٩٩٩، تم إدخال سياسات اقتصادية جديدة نتج عنها طفرة اقتصادية استمرت حتى عام ٢٠٠٨. حيث كان الاقتصاد الأردني ينمو بمعدل قدره ٨ ٪ سنويا. وفي نهاية عام ٢٠٠٨ تباطأ النمو حتى انخفض إلى ٢ ٪ فقط بسبب الازمة المالية العالمية وحتى عام ٢٠١١ حيث اندلعت ثورات الربيع العربي بالمنطقة المحيطة بالاردن. وكنتائج غير مباشرة لهذه التغيرات السياسية فقد أدت الزيادة الكبيرة في عدد السكان بسبب اللجوء الانساني وتباطؤ النمو الاقتصادي وارتفاع الدين العام إلى تفاقم الفقر والبطالة في البلاد.

وفي عام ٢٠١٥ ، حقق الأردن ناتج محلي إجمالي قيمته ٣٧,٦ مليار دولار ، ليحتل بذلك المرتبة ٨٩ عالميا كما حقق الناتج المحلي الاجمالي نموا بنسبة ١,٩% في عام ٢٠١٨ عن العام ٢٠١٧ (دائرة الاحصاءات العامة،٢٠١٩).

وفيما يلي عرض لأهم المؤشرات الاقتصادية ذات العلاقة بالدراسة.

المديونية الخارجية الاردنية

توجه الاردن للتمويل الخارجي منذ بداية نشوء الاردن، حيث تم تقديم أول قرض خارجي في عام ١٩٥٠ من بريطانيا العظمى، والتى كانت المصدر الوحيد للقروض في ذلك الوقت. وفي بداية الثمانينات دخل الاردن الأسواق المالية العالمية وبدأت مرحلة الاقتراض من البنوك التجارية. ومن الجدير بالذكر أن الأردن اعتمد على المساعدات الخارجية لتمويل مشاريع التنمية، وذلك لعدة أسباب، منها الإضطرابات السياسية والإقتصادية والإجتماعية الطويلة الأجل التي تواجه الأردن، وندرة الموارد الطبيعية واهدار الموارد المتاحة. (نجادات، ٢٠١٢)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبالرغم من التحديات العديدة التى تواجه الأردن مثل ارتفاع معدل البطالة خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠١٨) والتى سجلت مستويات مرتفعة تراوحت ما بين ١٣,٧% - ١٨,٧% حسب نشرات دائرة الإحصاءات العامة. ومع ثقل عبء الدين الخارجي، الا ان الحكومة الاردنية تحاول عكس صورة ايجابية عن الاقتصاد الاردني لعام ٢٠١٩ بأنه يتمتع باقتصاد سليم قادر على التكيف مع الصدمات المحلية والخارجية وتحقيق النمو بمعدلات مستقرة وقابلة للديمومة. (دائرة الاحصاءات العامة، ٢٠١٩)

١,٢,٣. تطور المديونية الخارجية في الاردن (٢٠١٨-٢٠٠٠)

تم تقسيم فترة الدراسة الى ثلاث فترات تضمنت تطور المديونية الخارجية في الاردن.

١. الفترة ما بين ٢٠٠٠-٢٠٠٧

لقد عملت الحكومة على استخدام نهج جديد لتخفيض المديونية الخارجية في هذه الفترة حيث قامت في عام ٢٠٠٠ بشراء سندات Brady (وهي عبارة عن السندات المصدرة من قبل الدول المتقدمة بهدف اعادة جدولة ديون الدول النامية). حيث بلغت قيمة المشتريات الاسمية لهذه السندات حوالي (١٩٥) مليون دولار بسعر خصم . وقامت بنهاية عام ٢٠٠٣ بشراء الرصيد المتبقي من هذه السندات والبالغ ٤٥٦ مليون دينار (نجادات، ٢٠١٢).

٢. الفترة ما بين ٢٠٠٨-٢٠١٣

بدأت هذه المرحلة بإنخفاض ملموس على المديونية الخارجية، وكان هذا الانخفاض نتيجة لانخفاض صافي الاقتراض الخارجي بقيمة ١,٥٧ مليار دينار وجاء ذلك نتيجة لتنفيذ إعادة الشراء للقروض عن طريق البنوك التابعة للدول الاعضاء، بحيث تم دفع المستحقات نقدا لفترة تجاوزت ١٨ شهرا ، فتم بهذه الخطوة تخفيض أعباء المديونية (عبد الهادي، ٢٠١٣).

الا ان الاحداث الاقتصادية والسياسية التى تلت الازمة العالمية عام ٢٠٠٨، أدت الى تباطؤ كبير في نمو الناتج المحلي الاجمالي، حيث بلغ معدل النمو ٨,٥% بنسبة انخفاض تجاوزت ١٥%، وزيادة نمو الدين الخارجي بحيث ارتفع من ٣٠,٧-% الى ٦,٣% بنسبة إرتفاع ٢٤,٤%.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣. الفترة (٢٠١٤ - ٢٠١٨)

في هذه المرحلة ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي في نهاية عام ٢٠١٧ بمقدار ١,٥٦٨,٢ مليون دينار ليصل الى ما مقداره ١١,٨٦٧,٢ مليون دينار اي (٤١,٥% من الناتج المحلي الاجمالي). والسبب في ذلك هو إصدار سندات سيادية طويلة الأجل غير مضمونة في السوق العالمية بقيمة مليار دولار ، تستحق بعد ٣٠ عام. ويعكس استحقاق هذه السندات ثقة المستثمرين والصناديق المالية العالمية في مستقبل الاقتصاد الأردني وقدرته على الوفاء بالتزاماته بالعملة الأجنبية. حيث تمضي الحكومة قدما في الإصلاحات المالية ضمن برامج الإصلاح الاقتصادي والمالي. كما يعكس هذا البيان أيضا توجه الحكومة نحو القروض من الأسواق المالية العالمية للحد من مخاطر القروض الداخلية (البنك المركزي الاردني، ٢٠١٨) .

٣,٣. التنمية الاقتصادية في الأردن (٢٠١٨-٢٠٠٠)

قامت الاردن باتباع سياسة الخطط التنموية ذات المراحل الزمنية المحددة بثلاث أو خمس سنوات لمواجهة التحديات الاقتصادية التى تعرضت لها ولكن في الكثير منها وحسب النتائج الفعلية فهي لم تحقق النتيجة المستهدفة في تخفيض معدلات البطالة والفقر وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين وأدى قيام الحكومات المتعاقبة على زيادة الضرائب ورفع الاسعار بمختلف القطاعات الى تراجع القوى الشرائية للمستهلكين وبالتالي تباطئ حركة عجلة الاقتصاد مما أثر في الاستقرار الاقتصادي ومستقبل هذه الخطط التي وضعت لتحقيق معدلات نمو وناتج محلي اجمالي يتناسب مع الزيادة السكانية في الاردن.

وشهدت مؤشرات التنمية الرئيسية كالنمو الاقتصادي والناتج المحلي الاجمالي تراجعا منذ العام ٢٠١٧ الى العام ٢٠١٨ بمانسبته ٠,٢% بالرغم من النمو في قطاع النقل والاتصالات بنسبة بلغت ٣% عن العام ٢٠١٧. (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ٢٠١٨) .

١,٣,٣ النمو الاقتصادي في الاردن (٢٠١٨-٢٠٠٠)

عانى الاردن قبل العام ٢٠٠٠ من فترة انكماش اقتصادي كان من اهم اسبابها حرب الخليج وتقلص المساعدات الدولية وتناقص مصادر الطاقة وازدياد مديونية الأردن التي بلغت عام ٢٠٠٠ مايقارب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦ مليار دينار أردني ، ومنذ العام ٢٠٠١ قام الاردن بالمباشرة بتنفيذ عدة برامج اصلاحية تستهدف قطاع السياحة والصناعة وتكنولوجيا المعلومات والتركيز على تطوير البيئة الاستثمارية بشكل عام .

وشهدت مسيرة النمو الاقتصادي في الاردن تباطأ شديدا بعد الازمة العالمية التي ادت الى انهيار السوق المالي العالمي في عام ٢٠٠٨ حيث انخفض النمو الاقتصادي المحلي الى مانسبته ٢,٣% في العام ٢٠٠٩ .

ومنذ العام ٢٠٠٢ تبنت الحكومات الاردنية العديد من برامج الاصلاح المالي والاقتصادي التي تشمل تسريع عملية النمو الاقتصادي وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين وتخفيض نسب الفقر والبطالة وزيادة الصادرات والإستثمارات الأجنبية والمحلية وتخفيض عجز الموازنة وميزان المدفوعات والدين العام .

وشهد الاقتصاد الأردني خلال الفترة من عام ٢٠٠٤-٢٠٠٦ تحقيق معدلات نمو مرتفعة بلغت ٨,٤%-٦.٨% على التوالي بسبب الاستقرار النقدي والمالي في هذه الفترة والشراكة بين القطاع العام والخاص (الخصخصة) واستقطاب المزيد من الإستثمارات التي وجدت في الأردن البيئة المناسبة لها الا أن ارتفاع معدلات التضخم في عام ٢٠٠٨ لتصل الى ١٣% أدى إلى إنخفاض في معدلات الإستثمار بسبب فقدان ثقة المستثمرين بالوضع الإقتصادي وبالتالي محدودية فرص العمل وازدياد البطالة مما أدى إلى تباطؤ في معدلات النمو ، يضاف إلى ذلك الزيادة السكانية المرتفعة مقارنة بمعدلات النمو الاقتصادي المنخفضة مما يؤثر بشكل مباشر في المستوى التنموي المرجو تحقيقه والذي وصل الى أقل مستوى له في عام ٢٠١٨.(دائرة الاحصاءات العامة،٢٠١٨)

بينما حققت معدلات النمو الاقتصادي ارتفاعا ملحوظا منذ عام ٢٠١١ ومن ثم شهد الاقتصاد الاردني حالة من الاستقرار بالرغم من أزمة الربيع العربي وانقطاع الغاز المصري وأزمة اللجوء السوري وارتفاع أسعار النفط عالميا ونقص المساعدات والمنح الخارجية ومنذ عام ٢٠١٥ تراجعت معدلات النمو الإقتصادي في الاردن حيث تراوحت نسبتها بين ٢,٤%-٢% للأعوام ٢٠١٥-٢٠١٦ على التوالي على الرغم من تحقيق بعض القطاعات الإقتصادية كالإتصالات والعقارات معدلات نمو مرتفعة . (البنك الدولي، ٢٠١٧) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢,٣,٣ نمو الناتج المحلي الإجمالي في الاردن (٢٠١٨-٢٠٠٠)

يتميز الاقتصاد الاردني باعتماده على المساعدات الاجنبية والحوالات من المغتربين الاردنيين وبأنه قائم على القطاع الخدماتي حيث يساهم ب ثلثي الانتاج المحلي .

وشهدت معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي عدة تغيرات منذ عام ٢٠٠٠ حيث بلغت نسبته ٤,٤% بينما انخفضت نسبته الى ١,٩% في العام ٢٠١٨ نتيجة الظروف السياسية والاقتصادية العالمية كما يبينها الشكل (١,٣) .

شكل (١,٣)

نمو الناتج المحلي الاجمالي في الأردن

المصدر:إعداد الباحثة بناءا على بيانات دائرة الاحصاءات العامة

ويتكون الاقتصاد في الاردن من مجموعة من القطاعات المختلفة منها السلعية والتي تشكل مانسبته ٣٣,٥%من اجمالي الناتج المحلي والخدمي بنسبة ٦٢,٢% والذي يتكون من النقل والاتصالات والفنادق والمطاعم والتأمين والعقارات والدفاع والخدمات الاجتماعية ، حيث ساهم القطاع الخدمي بثلثي الناتج المحلي وتوزعت باقي النسبة بين الصناعات التحويلية (١٨,٩%) و صافي الضرائب (١١%) والزراعة (٥,٤%) والكهرباء والماء (٣,٥%) والانشاءات (٢,٩%) والصناعات الاستخراجية (٢,٢%) . (الاحصاءات العامة، ٢٠١٨).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣,٣,٣ نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في الأردن (٢٠٠٠-٢٠١٨)

تذبذب معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الدراسة وكان عام ٢٠٠٤ الاعلى بنسبة ٦%. وشهد الاقتصاد الاردني في الخمس سنوات الاولى من فترة الدراسة نمو متزايدا في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي .

وفي عام ٢٠١٤ اصبح معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يظهر بقيمة سالبة وذلك لعدة اسباب أهمها الزيادة غير الطبيعية في عدد السكان نتيجة اللجوء الانساني في الأردن وتباطؤ معدلات النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة واستمرت معدلات نصيب الفرد من الناتج المحلي بالانخفاض حتى عام ٢٠١٧ مع ارتفاع طفيف في عام ٢٠١٨ بسبب بعض الاجراءات الحكومية الاقتصادية والسياسية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع
منهجية وتحليل بيانات الدراسة

تمهيد

تناول هذا الفصل جداول الديون الخارجية الأردنية والتنمية الاقتصادية ومعدلات النمو لأهم مؤشرات التنمية والزيادة السكانية وعرض النتائج التي تم التوصل إليها بعد جمع البيانات من خلال تقارير البنك المركزي الاردني والبنك الدولي ونشرات الاحصاءات العامة.

منهج الدراسة

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي وذلك بهدف اختبار اسئلة الدراسة وبيان نتائج وتوصيات الدراسة والناتجة من دراسة دور الديون الخارجية في التنمية الاقتصادية في الاردن للفترة ٢٠٠٠-٢٠١٨. ويمكن تعريف الاسلوب الوصفي في البحث العلمي بانه أحد أساليب مناهج الطريقة العلمية في البحث. وتبدأ مراحل هذة الطريقة بتحديد المشكلة ثم طرح أسئلة الدراسة وحتى الوصول إلى النتائج

متغيرات الدراسة

١. **الديون الخارجية الاردنية**:وسيتم قياس هذا المتغير من خلال المعادلة التالية:

$$\textbf{مؤشر الديون الخارجية} = \frac{\text{الديون الخارجية}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي}} \quad \text{..... (البنك الدولي، ٢٠١٩)}$$

٢. **التنمية الاقتصادية** وسيتم قياسها من خلال المؤشرات التالية:

١ .نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، وتم قياس هذا المتغير من خلال المعادلة التالية:

$$\textbf{نصيب الفرد من الدخل} = \frac{\text{الناتج المحلي الاجمالي}}{\text{عدد السكان}} \quad \text{..... (البنك الدولي، ٢٠١٩)}$$

٢.النمو الاقتصادي: حيث سيتم قياس هذا المتغير من خلال نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

$$\textbf{النمو الاقتصادي} = \frac{\text{إجمالي الدخل القومي}}{\text{عدد السكان}} \quad \text{..... (البنك الدولي، ٢٠١٩)}$$

٣.التغير في الناتج المحلي الاجمالي. وتم قياس هذا المتغير من خلال المعادلة التالية:

$$\textbf{النمو في الناتج المحلي الاجمالي} = \frac{\text{الناتج المحلي للسنة الحالية– الناتج المحلي للسنة السابقة}}{\text{الناتج المحلي للسنة السابقة}}$$

اسئلة الدراسة

١-ما النمو في مؤشر الديون الخارجية في التنمية الاقتصادية في الاردن خلال الفترة من عام (٢٠٠٠-٢٠١٨)؟

٢-ما النمو في مؤشرات التنمية الاقتصادية في الاردن خلال الفترة من عام (٢٠٠٠-٢٠١٨)؟

ويتفرع عن التساؤل الثاني للدراسة الأسئلة الفرعية الآتية:

١-ما النمو في مؤشر الناتج المحلي الاجمالي في الاردن خلال الفترة من عام (٢٠٠٠-٢٠١٨)؟

٢-ما النمو في مؤشر نصيب الفرد من الدخل القومي في الاردن خلال الفترة من عام (٢٠٠٠-٢٠١٨)؟

٣-ما النمو في مؤشر النمو الاقتصادي في الاردن خلال الفترة من عام (٢٠٠٠-٢٠١٨)؟

٣. ما العلاقة بين مؤشر الديون الخارجية ومؤشرات التنمية الاقتصادية خلال الفترة من عام (٢٠٠٠-٢٠١٨)؟

مصادر جمع البيانات

اعتمدت هذه الدراسة على نوعين من البيانات هما :

١. البيانات الاولية: ويقصد بها المعلومات التي تم جمعها بهدف تكوين الاطار النظري والمفاهيمي للدراسة واشتملت على مراجعة أهم أدبيات الموضوع ذات الصلة بدور الديون الخارجية في التنمية الاقتصادية. حيث تم الاستعانة تحديدا بالكتب والدوريات والمجلات والنشرات ذات الصلة لبناء الجانب النظري لهذه الدراسة.

٢. البيانات الثانوية: وهي البيانات التي تم جمعها من خلال التقارير المالية للبنك المركزي والبنك الدولي ودائرة الاحصاءات العامة من أجل التعرف على دور الديون الخارجية في التنمية الاقتصادية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

. الاساليب المستخدمة في تحليل البيانات

تم استخدام التحليل الوصفي للبيانات باحتساب معدلات النمو لكل متغير.

٧,٤. جداول الاحصاءات الوصفية المستخدمة في الدراسة

جدول رقم (١,٤)

الديون الخارجية (٢٠١٨-٢٠٠٠) في الاردن

السنة	الديون الخارجية (بالمليون دينار أردني)
٢٠٠٠	٤٣٥٤,٧
٢٠٠١	٤٦٧٠,٩
٢٠٠٢	٤٧٠٤,٧
٢٠٠٣	٥٠٨٢,٢
٢٠٠٤	٥٣٤٨,٨
٢٠٠٥	٥٠٥٦,٧
٢٠٠٦	٥١٨٦,٥
٢٠٠٧	٥٢٥٣,٣
٢٠٠٨	٣٦٤٠,٢
٢٠٠٩	٣٨٦٩
٢٠١٠	٤٦١٠,٨
٢٠١١	٤٤٨٦,٨
٢٠١٢	٤٩٣٢,٤
٢٠١٣	٧٢٣٤,٥
٢٠١٤	٨٠٣٠,١
٢٠١٥	٩٣٩٠,٥
٢٠١٦	١٠٢٩٩
٢٠١٧	١١٨٦٧
٢٠١٨	١٢٠٨٨

المصدر: اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات البنك المركزي الاردني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٢,٤)

الناتج المحلي الاجمالي (٢٠١٨-٢٠٠٠) في الاردن

السنة	الناتج المحلي الاجمالي (بالمليون دينار أردني)/ بالاسعار الثابتة
٢٠٠٠	٥٩٩٨,٦
٢٠٠١	٦٣٦٣,٧
٢٠٠٢	٦٧٩٤
٢٠٠٣	٧٢٢٨,٨
٢٠٠٤	٨٠٩٠,٧
٢٠٠٥	٨٩٢٥,٤
٢٠٠٦	١٠٦٧٥,٤
٢٠٠٧	١٢١٣١,٤
٢٠٠٨	١٥٥٩٣,٤
٢٠٠٩	١٦٩١٢,٢
٢٠١٠	١٨٧٦٢
٢٠١١	٢٠٤٧٦,٦
٢٠١٢	٢١٩٦٥,٥
٢٠١٣	٢٣٨٥١,٦
٢٠١٤	٢٥٤٣٧,١
٢٠١٥	٢٦٦٣٧,٤
٢٠١٦	٢٧٤٤٤,٩
٢٠١٧	٢٨٤٤٨,٥
٢٠١٨	٢٩٩٨٤,١

المصدر: اعداد الباحثة بناءا على بيانات البنك الدولي (الاردن)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٣،٤)

عدد السكان في الاردن (٢٠١٨-٢٠٠٠)

السنة	عدد السكان/ نسمة (بالمليون)
2000	4,857,000
2001	4,978,000
2002	5,098,000
2003	5,230,000
2004	5,597,000
2005	5,758,000
2006	5,928,000
2007	6,106,000
2008	6,293,000
2009	6,490,000
2010	6,698,000
2011	6,993,000
2012	7,427,000
2013	8,114,000
2014	8,804,000
2015	9,559,000
2016	9,798,000
2017	10,053,000
2018	10,309,000

المصدر: إعداد الباحثة بناءا على بيانات دائرة الاحصاءات العامة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٨,٤. تطور المديونية الخارجية الى الناتج المحلي الاجمالي في الاردن خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٨) ومعدلات النمو فيها.

شكل (١,٤)

تطور المديونية الخارجية (٢٠٠٠-٢٠١٨) في الاردن

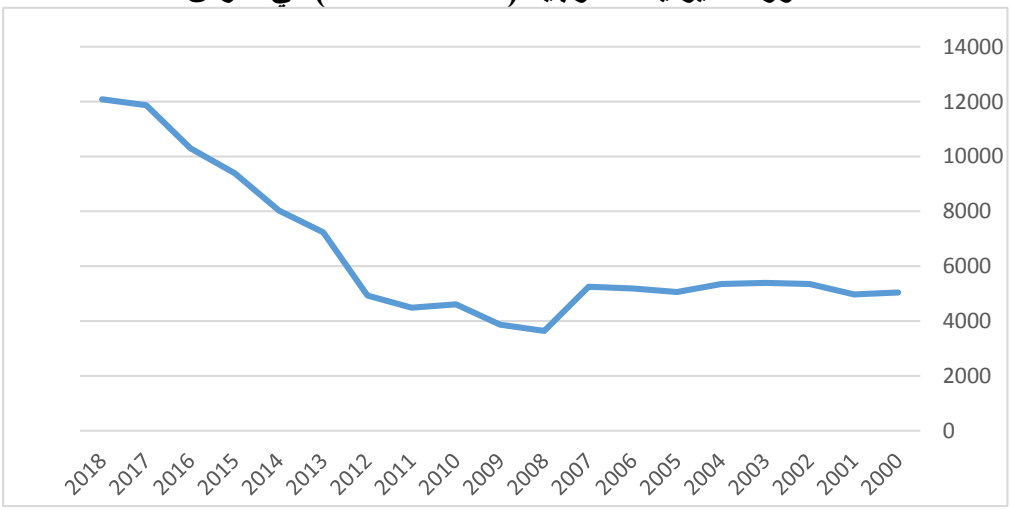

المصدر: اعداد الباحثة بناءا على بيانات البنك المركزي الاردني (٢٠١٩)

يتضح من الشكل أعلاه الارتفاع الملحوظ للديون الخارجية خلال فترة الدراسة، وبالاخص ما بعد عام (٢٠١١) وذلك بسبب الاوضاع السياسية الإقليمية التى أثرت بشكل كبير على اقتصاد الاردن ، ويعزى السبب في ذلك إلى انخفاض صادرات الأردن للدول المجاورة بسبب اغلاق بعض المعابر الحدودية مع الدول المحيطة مما أدى الى لجوء الاردن الى الديون الخارجية من صندوق النقد الدولي والمساعدات والمنح العربية لتغطية عجز الموازنة والميزان التجاري.

جدول رقم (٤,٤)

تطور المديونية الخارجية نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي في الأردن

السنة	الديون الخارجية نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي/ (بالمئة)	معدل النمو%
2000	٠,٧٢٦	-
2001	٠,٧٣٤	0.011
2002	٠,٦٩٢	-٠,٠٥٧
2003	٠,٧٠٣	0.015
2004	0.661	-٠,٠٦٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2005	٠,٥٦٧	-٠,١٤٣
2006	٠,٤٨٦	-0.142
2007	٠,٤٣٣	-٠,١٠٩
2008	٠,٢٣٣	-٠,٤٦١
2009	٠,٢٢٩	-0.020
2010	٠,٢٤٦	٠,٠٧٤
2011	٠,٢١٩	-٠,١٠٨
2012	٠,٢٢٥	٠,٠٢٥
2013	٠,٣٠٣	٠,٣٥١
2014	٠,٣١٦	٠,٠٤١
2015	٠,٣٥٣	٠,١١٧
2016	٠,٣٧٥	0.064
2017	٠,٤١٧	٠,١١٢
2018	٠,٤٠٣	-٠,٠٣٤

المصدر: اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات البنك المركزي الاردني.

يظهر من الجدول أعلاه ان هناك تذبذب في الديون الخارجية الى الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الدراسة بالرغم من ارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي ويعزى السبب في ذلك الى تمسك الحكومات الأردنية المتعاقب بالديون الخارجية وذلك من اجل توجيه هذه الاموال المقترضة نحو الإنفاق العسكري بحكم الظروف الجيوسياسية المحيطة، والشكل التالي يوضح حركة تطور الديون الخارجية بالنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكل (٢,٤) تطور المديونية الخارجية بالنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي في الاردن

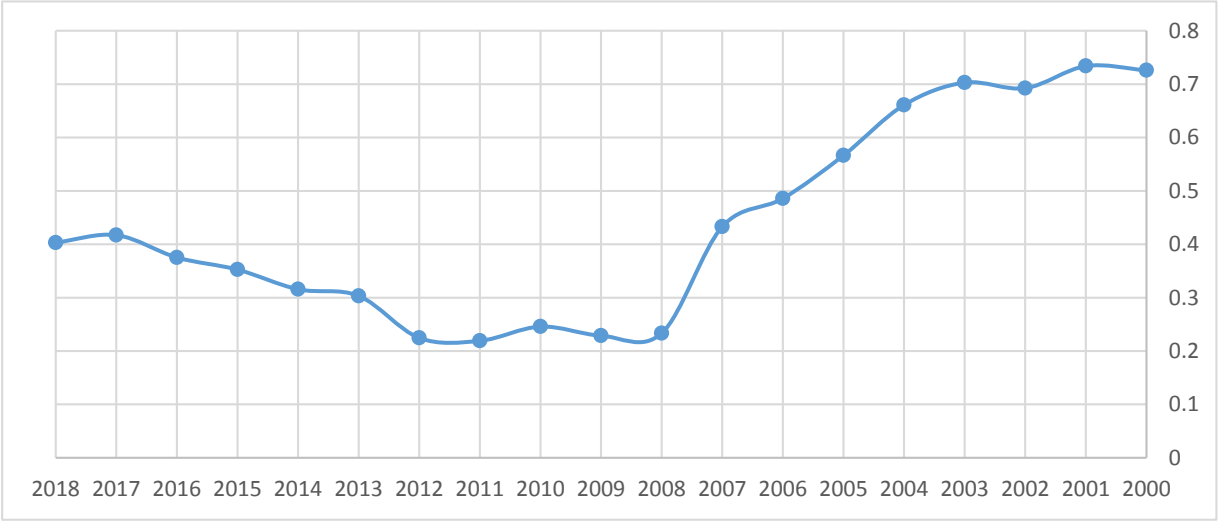

المصدر: اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات البنك المركزي الاردني.

ويتضح من الشكل أعلاه ان اعلى مستويات المديونية الخارجية من الناتج المحلي الاجمالي كانت في السنوات الاولى من القرن الواحد والعشرين ويعزى السبب في ذلك إلى توتر العلاقات الامريكية العراقية، بالاضافة الى حدوث الازمة العالمية المالية واحداث الربيع العربي.

-تفسير تطور المديونية الخارجية خلال فترة الدراسة

الفترة الاولى من عام (٢٠٠٠-٢٠٠٤)

تعتبر هذه الفترة هي الاسوء خلال فترة الدراسة، حيث بلغت المديونية ما نسبته ٩٨% من الناتج المحلي الاجمالي، ويعزى ذلك الى الاوضاع السياسة والحروب في تلك الفترة، حيث شهد في عام ٢٠٠٣ سقوط بغداد التى كانت تعتبر الحليف الاقتصادي الاقوى في المنطقة فيما يخص النفط، حيث كانت هذه الفترة هي الاعلى من ناحية الاقتراض الخارجي.

الفترة الثانية من عام (٢٠٠٥-٢٠٠٩)

عملت الحكومة الاردنية خلال هذه الفترة على اتخاذ مجموعة من القرارات التى من شأنها تحسين الاوضاع المالية وتخفيض المديونية الخارجية الى مانسبته ٥٦,١% مقارنة بالفترة السابقة التى بلغ فيها حجم الدين الخارجي الى مانسبته ٦٦% من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي، حيث تلاها هبوط

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحوظ في الدين الخارجي خلال الاعوام اللاحقة حتى عام ٢٠٠٩، حيث بدأ من جديد ارتفاع الدين الخارجي وبلغ ما نسبته ٢٣,٨% مقارنة في العام السابق (٢٠٠٨) بنسبة ٢٣,٣% وذلك بسبب الازمة المالية (أزمة الرهن العقاري) التى شهدها العالم.

الفترة الثالثة من عام (٢٠١٠-٢٠١٤)

خلال هذه الفترة بدأ الدين الخارجي بالارتفاع تدريجيا ليصل في عام ٢٠١٠ الى ما نسبته ٢٤,٥% من الناتج المحلي الاجمالي، ومع بداية الربيع العربي وسقوط بعض الانظمة العربية المجاورة أدى ذلك الى انقطاع امدادات الدولة من الغاز الطبيعي الذي ادى الى ارتفاع المديونية الخارجية نتيجة انفاق الاموال في استيراد الغاز من الخارج ليصل في تلك الفترة حجم المديونية الخارجية الى ٢١,٩% في عام ٢٠١١، ومع بداية عام ٢٠١٢ بدأت الدولة بتطبيق برنامج الاستعداد الائتماني بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي حيث بلغت المدينوية الخارجية ما نسبتة ٢٢,٤% من الناتج المحلي الاجمالي، ومع استمرار الاوضاع السياسية المضطربة في الدول المجاورة وزيادة تدفق اللاجئين الى الاردن ارتفعت المديونية الخارجية لتصل الى ما نسبته ٣٠,٣% من الناتج المحلي الاجمالي، واستمرت هذه الاوضاع السياسية بالتأثير على اقتصاد الاردن ليصل الدين الخارجي إلى مانسبته ٣١,٦% من الناتج المحلي الاجمالي في نهاية عام ٢٠١٤.

الفترة الرابعة من عام (٢٠١٥ - ٢٠١٨)

خلال هذه الفترة استمرت الاضطرابات السياسية في المنطقة مما ادى الى تراجع اقتصاد الدولة وارتفاع الديون الخارجية لها لتصل في نهاية عام ٢٠١٨ الى مانسبته ٤٠,٢% من إجمالي الناتج المحلي الاجمالي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الاردن خلال الفترة (٢٠١٨-٢٠٠٠)

جدول رقم (٥،٤)

تطور التنمية الاقتصادية في الاردن

السنة	التنمية الاقتصادية (نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي)/بالألف بالدينار الأردني	معدل النمو%
2000	2528.48	-
2001	2613.31	0.03355
2002	2712.40	0.037917
2003	2764.68	0.019275
2004	2922.89	0.057226
2005	3059.36	0.046692
2006	3182.28	0.040178
2007	3297.31	0.036147
2008	3373.36	0.023063
2009	3384.26	0.003233
2010	3286.88	-0.02877
2011	3195.20	-0.02789
2012	3106.51	-0.02776
2013	3033.35	-0.02355
2014	2987.16	-0.01523
2015	2944.23	-0.01437
2016	2913.65	-0.01039
2017	2906.01	-0.00262
2018	2909.78	0.001296

المصدر: اعداد الباحثة بناءا على بيانات البنك الدولي (الاردن)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يوضح الجدول رقم (٥,٤) ان مستوى التنمية الاقتصادية مقاسا بنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي قد شهد خلال الخمس سنوات الاولى (٢٠٠٠ - ٢٠٠٤) نمو ايجابي شبه منتظم وذلك بسبب تدفق بعض الاستثمارات العربية وبالاخص العراقية الى الاردن، حيث استمر هذا النمو حتى نهاية الفترة الثانية الممتدة (٢٠٠٥ - ٢٠٠٩) وهي فترة ما قبل الازمة المالية العالمية وازمات الربيع العربي، اما خلال الفترة الثالثة الممتدة من (٢٠١٠ - ٢٠١٤) كان هناك تراجع واضح في معدلات التنمية الاقتصادية نتيجة ازمة اللاجئين السوريين والاعباء الاقتصادية التى أثرت على اقتصاد الاردن نتيجة الإضطرابات السياسية في المنطقة واستمر هذا التراجع حتى نهاية الفترة الرابعة الممتدة من (٢٠٠٥ - ٢٠١٨) مع ظهور نمو طفيف في هذه الفترة بسبب الدور الحكومي في مكافحة الفساد وبعض الاجراءات السياسية الاقتصادية الاخرى، ويوضح الشكل التالي هذا التطور.

شكل (٣,٤)

تطور التنمية الاقتصادية (نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي) في الاردن

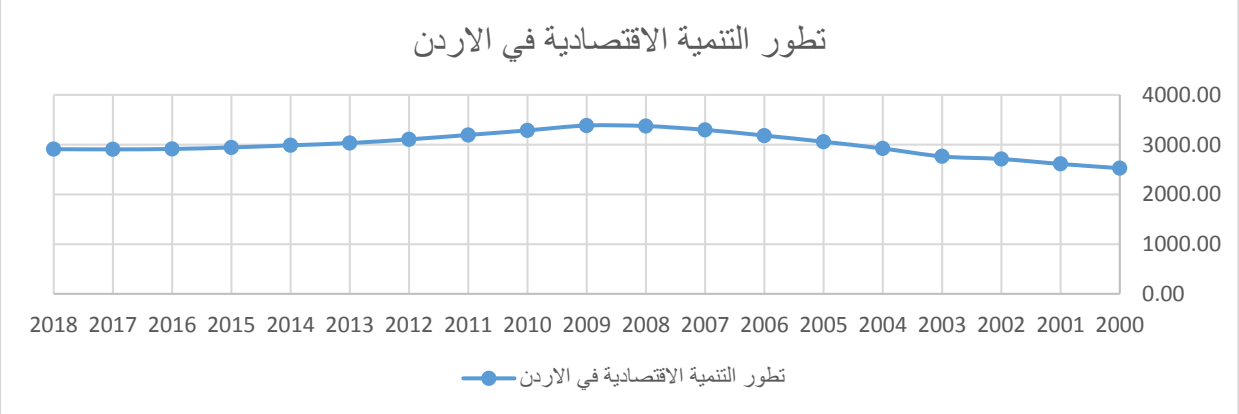

المصدر: إعداد الباحثة بناءا على بيانات البنك الدولي (الاردن)

ويوضح الشكل أعلاه ارتفاع ملحوظ في بداية العام ٢٠٠٤ الى ٢٠٠٨ وذلك بسبب وصول بعض الاستثمارات البريطانية في قطاع صناعة الادوية وبدء تراجعه في سنة ٢٠٠٨ (حدوث الازمة المالية العالمية) واستمر في الانخفاض.

١٠,٤. تطور النمو الاقتصادي في الاردن خلال الفترة (٢٠١٨-٢٠٠٠)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٦،٤)

تطور التنمية الاقتصادية (النمو الاقتصادي) في الاردن

السنة	نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي/ بالألف	معدل النمو%
2000	2561.365	-
2001	2664.540	0.040
2002	2733.489	0.025
2003	2801.305	0.024
2004	2982.147	0.064
2005	3120.987	0.046
2006	3258.506	0.044
2007	3406.806	0.045
2008	3442.163	0.010
2009	3443.379	0.000
2010	3259.745	-0.053
2011	3166.812	-0.028
2012	3068.210	-0.031
2013	3003.382	-0.021
2014	2953.534	-0.016
2015	2910.043	-0.014
2016	2890.969	-0.006
2017	2891.024	٠,٠٠٠
2018	2896.038	0.001

المصدر: إعداد الباحثة بناءا على بيانات البنك الدولي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يوضح الجدول رقم (٦,٤) ان مستوى التنمية الاقتصادية (النمو الاقتصادي) مقاسا بنصيب الفرد من الدخل القومي كان في الفترة الاولى الممتدة من (٢٠٠٠ - ٢٠٠٤) في تراجع خلال الثلاث سنوات الاولى وذلك نتيجة محدودية الموارد الطبيعية، والاثار الاقتصادية نتيجة ازمة الخليج في العقد الماضي التى تسببت في عودة عدد كبير من المغتربين الى ارض الوطن مما ادى الى تقليص حجم الحوالات والمساعدات الدولية، اما خلال الفترة الثانية الممتدة من (٢٠٠٥ -٢٠٠٩) كان هناك نوعا من الثبات في النمو في الدخل القومي وذلك بسبب ابرام بعض الصفقات التجارية مع بعض الدول الغربية مثل الولايات المتحدة الامريكية، وكندا والاتحاد الاوروبي، ولكن في نهاية هذه الفترة وبالاخص عام ٢٠٠٩ كان هناك تراجع ملحوظ في النمو نتيجة الازمة المالية العالمية، وفي الفترة الثالثة الممتدة من (٢٠١٠- ٢٠١٤) كان هناك تراجع كبير في هذا النمو نتيجة الاوضاع السياسية في المنطقة والتي أثرت سلبا على الاردن، واخير في الفترة الرابعة الممتدة من (٢٠١٥ - ٢٠١٨) بدأ هذا النمو يستعيد عافيته ولكن بشكل ضعيف وذلك بسبب بعض الاجراءات الحكومية في ايجاد بعض الحلول الاقتصادية والسياسية مثل العمل على مكافحة الفساد وتطوير القطاع الاقتصادي والزراعي والعمل على إقامة المشاريع الاستثمارية التنموية، ويوضح الشكل (٤,٤) هذا التطور.

شكل (٤,٤)

تطور التنمية الاقتصادية (النمو الاقتصادي) في الاردن

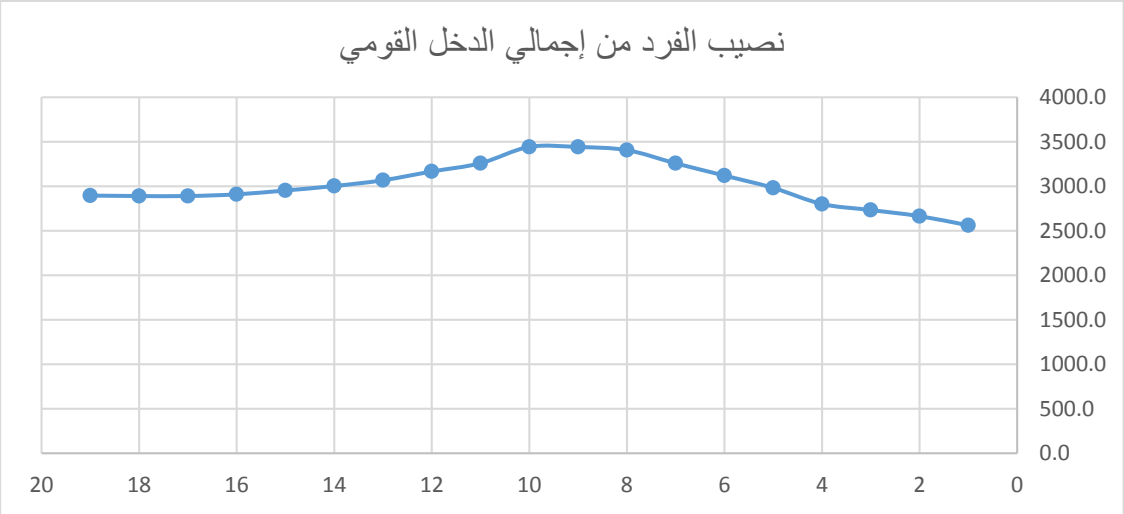

المصدر: إعداد الباحثة بناءا على بيانات البنك الدولي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويوضح الشكل أعلاه ارتفاع ملحوظ في النمو الإقتصادي وذلك في الفترة الاولى (٢٠٠٤-٢٠٠٠) حتى نهاية الفترة الثانية (٢٠٠٩-٢٠٠٥) ، ثم تراجع كبير في الفترة الثالثة (٢٠١٠-٢٠١٤) والرابعة (٢٠١٨-٢٠١٥)، بسبب الاضطرابات السياسية والاقتصادية في المنطقة والاعباء الاقتصادية الضخمة على الاردن نتيجة استضافة اللاجئين السوريين والاعباء الامنية الضخمة لحماية حدود الدولة.

١١,٤. تطور الناتج المحلي الاجمالي في الاردن خلال الفترة (٢٠١٨-٢٠٠٠)

جدول رقم (٧.٤)

السنة	التنمية الاقتصادية (الناتج المحلي الاجمالي)	معدل النمو%
2000	5998.6	-
2001	6363.7	0.061
2002	6794	0.068
2003	7228.8	0.064
2004	8090.7	0.119
2005	8925.4	0.103
2006	10675.37	0.196
2007	12131.43	0.136
2008	15593.41	0.285
2009	16912.21	0.085
2010	18762.01	0.109
2011	20476.59	0.091
2012	21965.5	0.073
2013	23851.6	0.086
2014	25437.14	0.066

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2015	26637.4	0.047
2016	27444.9	0.030
2017	28448.5	0.037
2018	29984.1	0.054

المصدر: إعداد الباحثة بناءا على بيانات البنك المركزي الاردني.

يوضح الجدول (٧،٤) ان مستوى التنمية الاقتصادية (الناتج المحلي الاجمالي) تذبذب بين معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي في الاردن، حيث كان في الفترة الممتدة من (٢٠٠٠ -٢٠٠٤) نمو طفيف في الناتج المحلي الاجمالي وذلك بسبب ارتفاع حجم الصادرات الاستخراجية مثل الفوسفات والبوتاس ولكن كان هذا النمو قليلا بسبب حجم المستوردات الكبير مقارنة بحجم الصادرات، أما خلال الفترة الممتدة من (٢٠٠٥ - ٢٠٠٩) بدأ هناك تحسن في هذا النمو وذلك نتيجة ارتفاع تدفق عدد السائحين الى الاردن وتخفيض الإستدانه في هذه الفترة مما ادى الى ارتفاع حجم الناتج المحلي الاجمالي، اما خلال الفترة (٢٠١٠ - ٢٠١٤) بدأ التراجع في النمو نتيجة الازمة المالية العالمية وانخفاض حجم الصادرات المحلية، بالاضافة الى الاوضاع السياسية في المنطقة ، اما خلال الفترة الاخيرة الممتدة من (٢٠١٥ - ٢٠١٨) كان هناك تراجع كبير في هذا النمو بسبب بقاء الأثر السلبي للاوضاع السياسية والاقتصادية السيئة التى مرت بها الاردن، وارتفاع معدلات البطالة، وارتفاع الضرائب وانخفاض حجم المساعدات الخارجية الى الدولة، مما ادى إلى بطئ حركة عجلة الاقتصاد وانخفاض الايرادات المحلية وهنا يترتب على الحكومة الاردنية ايجاد حلول لمشكلة البطالة وارتفاع عدد العاطلين عن العمل لما لذلك من دور كبير في انخفاض مستويات الدخول مما يؤثر على الاستهلاك وبالتالي على الانتاج والناتج المحلي الاجمالي بالمحصلة ، ويوضح الشكل (٥،٤) هذا التطور.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكل (٤,٥)

تطور التنمية الاقتصادية (الناتج المحلي الاجمالي) في الاردن

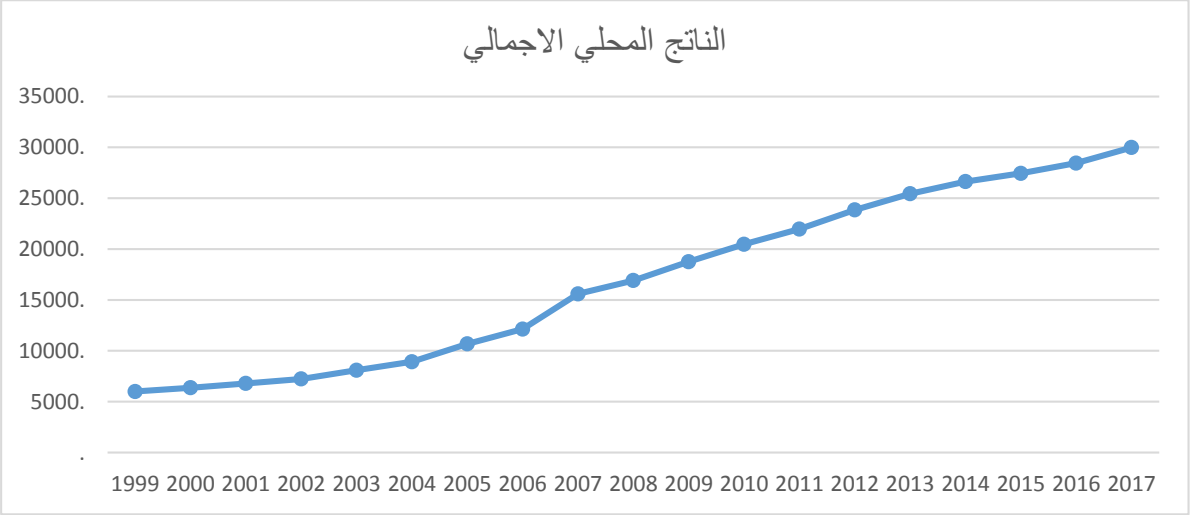

المصدر: إعداد الباحثة بناءا على بيانات البنك المركزي الاردني.

ويوضح الشكل أعلاه ارتفاع ملحوظ في الناتج المحلي الاجمالي بسبب زيادة القوة الصناعية في الاردن والدعم الخارجي والافتراضات الاجنبية والتحوط.

١٢,٤. تطور الدين العام في الاردن خلال الفترة (٢٠١٨-٢٠٠٠) .

جدول رقم (٨,٤)

تطور الدين العام في الاردن

السنة	الدين العام	معدل النمو%
2000	6278.5	-
2001	6121.5	-0.0250
2002	6685.3	0.0921
2003	7095.5	0.0614
2004	7430.8	0.0473
2005	7523.7	0.0125
2006	8147.5	0.0829
2007	8948.5	0.0983

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

0.0498	9394.2	2008
0.1661	10955.0	2009
0.1493	12590.8	2010
0.1503	14482.8	2011
0.2160	17610.4	2012
0.1740	20674.5	2013
0.0956	22651.1	2014
0.0982	24876.5	2015
0.0489	26093.0	2016
0.0451	27269.2	2017
0.0381	28308.5	2018

المصدر: إعداد الباحثة، بناءا على بيانات البنك المركزي الاردني.

وبالنسبة للدين العام فقد شهدت أوضاع المديونية في الاردن نسبة الى ناتجها المحلي الاجمالي أسوء فترة لها في عام ٢٠٠٢ وهي من ضمن الفترة الاولى الممتدة من (٢٠٠٠ - ٢٠٠٤) ببلوغها حينها ٩٨% من الناتج المحلي الاجمالي، وذلك بسبب الاوضاع الاقتصادية السيئة نتيجة الحرب العراقية الامريكية، وفقدان الداعم الاقتصادي الاهم في المنطقة (العراق). اما خلال الفترة التى تليها الممتدة من (٢٠٠٥ - ٢٠٠٩) ونتيجة الاوضاع الاقتصادية الصعبة التي اثرت سلبا على كافة القطاعات العاملة وبالاخص قطاع المحروقات ارتفع الدين العام نتيجة دعم الحكومة للمشتقات النفطية التى كانت تشكل العقبة الكبرى في المديونية ليسجل اعلى نسبة نمو فيها، اما خلال الفترة التي تليها والممتدة (٢٠١٠ -٢٠١٤) بدأ الدين العام بالتراجع نسبيا نتيجة رفع الدعم الحكومي عن المشتقات النفطية واتخاذ بعض الاجراءات التصحيحية للاقتصاد الوطني من خلال اجراءات التقشف الحكومي وغيرها ولكن في نفس الوقت سجل في عام ٢٠١٢ أعلى نسبة نمو للدين العام ليصل الى ٢١,٦% وذلك بسبب الازمات العربية المتعلقة بأزمة اللاجئين السوريين، أما في الفترة الاخير الممتدة من (٢٠١٥ - ٢٠١٨) كان هناك انخفاض في نمو المديونية الخارجية وذلك بسبب تطبيق اجراءات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ونصائح صندوق النقد الدولي المتعلقة بتسديد القروض الخارجية من خلال رفع الضرائب العامة ورفع الدعم الحكومي عن الخبز. ويوضح الشكل (٦,٤) هذا التطور.

شكل(٦,٤)

تطور الدين العام في الاردن

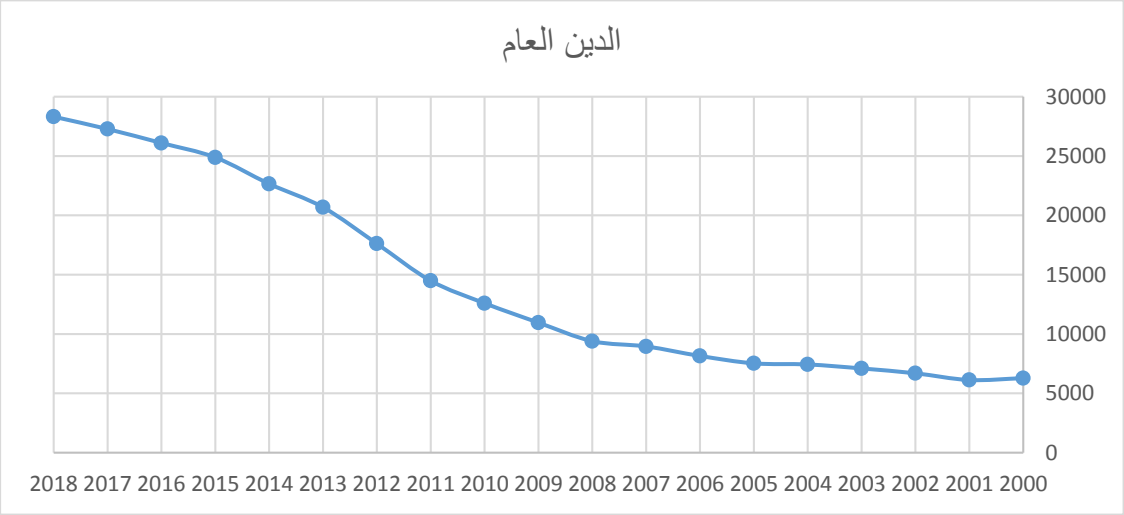

المصدر: إعداد الباحثة، بناءا على بيانات البنك المركزي الاردني.

يوضح الشكل اعلاه النمو الكبير في الدين العام الاجمالي خلال فترة الدراسة، وذلك بسبب قلة الموارد الطبيعية والاوضاع السياسية والاقتصادية واللجوء الى اعادة جدولة القروض بفوائد عالية وخصوصا في الفترة الاخيرة في الدراسة الممتدة من (٢٠١٥ -٢٠١٨) .

١٣,٤. تطور عدد السكان في الاردن خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٨)

جدول رقم (٩,٤)

تطور عدد السكان في الاردن

السنة	عدد السكان	نسبة النمو%
2000	4857000	-
2001	4978000	0.0249
2002	5098000	0.0241
2003	5230000	0.0259
2004	5597000	0.0702

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

0.0288	5758000	2005
0.0295	5928000	2006
0.0300	6106000	2007
0.0306	6293000	2008
0.0313	6490000	2009
0.0320	6698000	2010
0.0440	6993000	2011
0.0621	7427000	2012
0.0925	8114000	2013
0.0850	8804000	2014
0.0858	9559000	2015
0.0250	9798000	2016
0.0260	10053000	2017
0.0255	10309000	2018

المصدر: إعداد الباحثة بناءا على بيانات دائرة الاحصاءات العامة.

يبين الجدول (٩,٤) ان هناك نمو أيجابي في عدد السكان خلال فترة الدراسة (٢٠٠٠ -٢٠٠٨)، وذلك لعدة اسباب واهمها الزيادة السكانية غير الطبيعية بسبب اللجوء السوري، بالإضافة زيادة طبيعية سببها زيادة عدد حالات الولادة مقارنة بعدد الوفيات نتيجة التحسن في مستوى الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين . ويوضح الشكل التالي هذا التطور.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكل (٤,٧)

تطور عدد السكان في الاردن

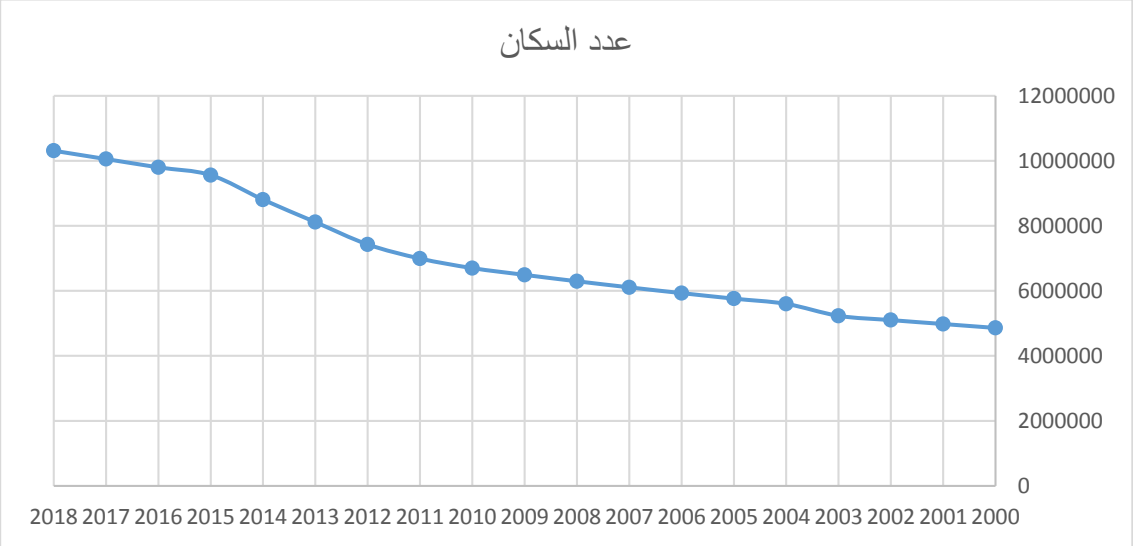

المصدر: إعداد الباحثة بناءا على بيانات دائرة الاحصاءات العامة .

شكل (٤,٨)

العلاقة بين الديون الخارجية والتنمية الاقتصادية في الاردن

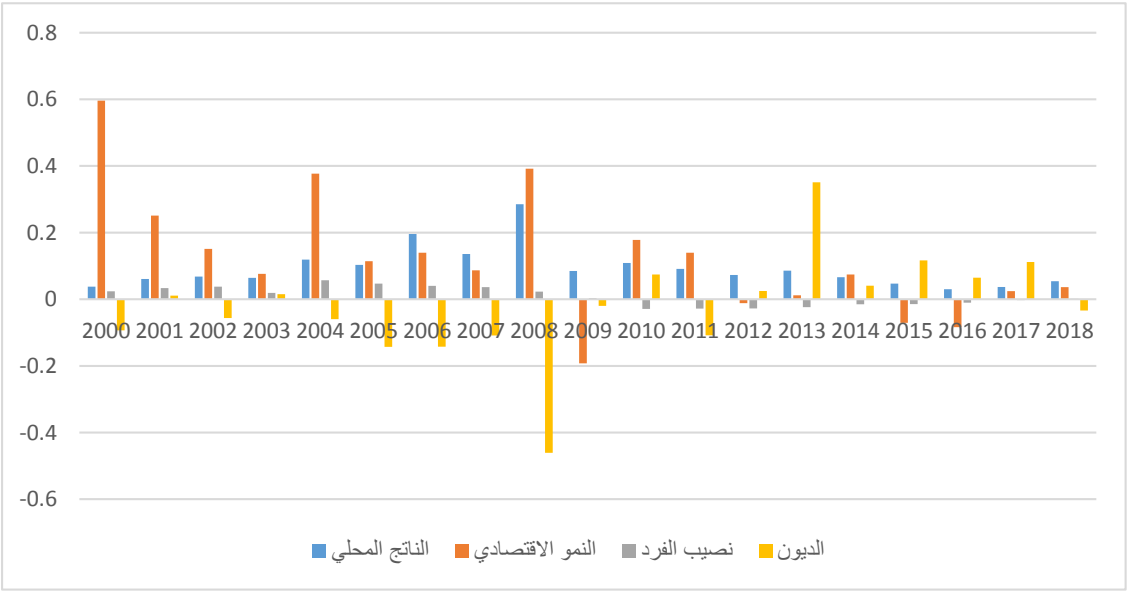

المصدر: إعداد الباحثة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويوضح الشكل أعلاه هذه العلاقة حيث ان هناك علاقة عكسية بين الديون الخارجية ومتغيرات التنمية الاقتصادية، اي أنه كلما ارتفعت الديون الخارجية للدولة انخفضت معدلات التنمية الاقتصادية، ويعزى السبب في ذلك الى انه كلما زادت المديونية الخارجية من حيث قيمة الدين ومعدلات الفائدة المرتفعة (عبئ الدين) سيؤدي ذلك الى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في الدولة نتيجة سداد القروض مما يؤدي الى تباطؤ عملية النمو الاقتصادي بسبب تراجع الاستثمارات المحلية والناتج المحلي الإجمالي كما سيتراجع المستوى المعيشي للأفراد وتتعثر مسيرة التنمية في المجتمع حيث ان خطط التنمية بحاجة الى التمويل الكافي لتنفيذها والنهوض بها في حين أن أغلب إيرادات الدولة الأردنية يتم إنفاقها على النفقات الجارية وعلى سداد الديون وفوائدها .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس
النتائج والتوصيات

النتائج

اظهرت نتائج الدراسة ما يلي:

١. نمو مؤشر المديونية الخارجية في الاردن نتيجة تركيز الحكومات الاردنية المتعاقبة على الاستدانه لسد العجز في الموازنة ولتغطية نفقاتها الجارية بدلا من توجيهها للمشاريع التنموية
٢. تراجع نمو الناتج المحلي الاجمالي بسبب انخفاض الصادرات وتراجع بعض القطاعات الاقتصادية مثل القطاع الزراعي والصناعي.
٣. تذبذب حصة الفرد من الدخل القومي بين الارتفاع والانخفاض في ظل الزيادة السكانية المرتفعة وانخفاض الناتج المحلي الاجمالي.
٤. تراجع معدلات النمو الاقتصادي بسبب الاعباء السياسية والامنية والاجتماعية في الآونة الاخيرة حيث ارتفعت الاعباء والنفقات العسكرية لتأمين الحدود الاردنية بالاضافة الى أعباء اللجوء الانساني .
٥. تسبب ارتفاع الديون الخارجية في انخفاض معدلات التنمية الاقتصادية حيث انه يتم توجيه الايرادات الحكومية لتسديد الاقساط والفوائد المرتفعة لهذه الديون بدلا من انفاقها في دفع عجلة التنمية واقامة المشاريع الاقتصادية المجدية والتي تساهم في زيادة الناتج المحلي الاجمالي.

التوصيات

١. العمل على ايجاد السبل والاجراءات السياسية والاقتصادية من اجل تخفيض المديونية الخارجية والحد من الاستدانة من اجل تسديد ديون سابقة متراكمة.

٢. العمل على توجيه الديون الخارجية نحو مشاريع انتاجية واستثمارية في القطاعات الحيوية الاقتصادية مثل السياحة وزيادة الصادرات لزيادة الناتج المحلي الاجمالي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣. ضرورة اتخاذ الحكومة الاردنية اجراءات مكثفة من اجل معالجة مشكلة اللجوء الانساني على أراضيها.

٤. العمل على ايجاد بيئة استثمارية مناسبة ووضع السياسات والاجراءات التصحيحية لجلب رؤوس الاموال والاستثمارات الاجنبية لاعادة احياء عجلة الاقتصاد والنمو الاقتصادي في الاردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع

أولا-المراجع العربية

أبو مدللة ، سمير مصطفى& شاهين، محمد أكرم. (٢٠١٦). **أثر الديون الخارجية على النمو الاقتصادي" حالة بعض الدول العربية المقترضة ٢٠٠٠-٢٠١٣"**، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية. مجلد (٢) عدد (٢٤).

إسماعيل صبري عبد الله. (٢٠٠٠): **العرب والعولمة: العولمة والاقتصاد والتنمية العربية، بحوث ومناقشات ندوة فكرية لمركز دراسات الوحدة العربية**، بيروت الطبعة الثالثة.

إسماعيل, & محمد إسحق محمد (٢٠١٨). **أسباب انخفاض معدلات التنمية ألاقتصادية وأثرها في الدول النامية دراسة تطبيقية عن السودان في (٢٠١١م-٢٠١٤).**

بن كاملة محمد عبد العزيز (٢٠١٢). المديونية الخارجية وإستراتيجية التنمية المالية للاقتصاديات **الناشئة: سياسات وانعكاسات**، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد (٦).

جاسم ،عبير محمد & سلمان، سارة عبد الرضا. (٢٠١٧). **العلاقة بين الديون الخارجية والتبادل التجاري في الاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٤**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية. مجلد (٥٣)، الصحفة (١١٩ -١٥٠).

حمادي، طه يونس. (٢٠١٤). **المديونية الخارجية لبعض الدول العربية–الواقع والأفاق المستقبلية للمدة ١٩٩٠-٢٠١٠**، دراسات اقليمية, مجلد (٣٤), صفحة (٧-٣١).

خبابة، عبد الله (٢٠١٤). **تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية**، دار الجامعة الجديدة، مصر.

ختار ولد الشيباني (٢٠١٣). **المديونية الخارجية للبلدان النامية**، مجلة المنارة للدراسات القانونية والادارية، المغرب، المجلد ٢، العدد ٤.

خطاب سعد محيميد. (٢٠١٨). **الانعكاسات الجيوبوليتيكية لمشكلة المديونية الخارجية في العراق ٢٠٠٣-٢٠١٦**، مجلة سر من رأى. مجلد (١٤)، (٥٧)، صفحة (٤٤٨-٤١٩).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخطيب، سعادة راغب (٢٠١٧). **التنمية الاقتصادية**، الانصار للنشر والتوزيع، عمان الاردن، الطبعة الاولى.

دودان، حنان (٢٠١٨). **دور صندوق النقد الدولي في إدارة أزمة الديون الخارجية للدول العربية**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد ٤, العدد ٢, الصفحة ٢٣٣-٢٥١

دودين، أحمد يوسف (٢٠١٤) **التنمية الادارية والاقتصادية في الوطن العربي (نظريا وتطبيقيا)**، الاكاديميون للنشر والتوزيع، الاردن.

رحماني العربي (٢٠١٨). **أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٥**، مجلة أبعاد إقتصادية، المجلد (٨)، العدد (١)، ص (١٥ - ٣٦)

الرفاعي، هنادي عبد، و صيام، احمد زكريا. (٢٠١٤) **اثر المديونية على النمو الاقتصادي في الأردن**، مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية، العدد (٢)، المجلد (٥)، ص (١٧٥ - ١٨٩)

السخن، عماد (٢٠١٥). **التخطيط المالي للتنمية الاقتصادية**، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان-الاردن.

سليمان، يالجين فاتح. (٢٠١٣). **أفاق النمو الاقتصادي في الدول النامية في ظل الديون الخارجية دراسة تحليلية لعينة من جنوب شرق أسيا**، مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد ٣، العدد ١.

سمارة، عادل (٢٠١١). **مقدمات في التنمية**، مجلة كنعان، عدد ١٤٨، ص ٦-٢٤.

شهيناز، طالب سومية، و البشير، لبيق محمد (٢٠١٦). **أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الاقتصاد الأردني خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢)**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية. العدد (٢)، المجلد (٣)، ص (١٠٥ - ١٢٦)

صالحي. (٢٠١٥). **تأثير البرامج الاستثمارية العامة على النمو الإقتصادي والإندماج القطاعي-بين النظرية الكينزية واستراتيجية النمو غير المتوازن (٢٠٠١-٢٠١٤)** .

طريف، خليل فريد (١٩٨٤). **قروض الاردن الخارجية ودورها في التنمية**، عمان – الاردن: منشورات البنك المركزي، ص٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

طيبي, ح., & حمزة. (٢٠١٣). **أثر المديونية الخارجية على التنمية الاقتصادية في الدول النامية.**

عبد السلام نجادات. (٢٠١٢). **المديونية الخارجية الأردنية وأثرها على الأمن الوطني الأردني خلال الفترة (٢٠١٠-١٩٩٠)**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، (٣٣) عدد (٣٣) ، صفحة (٦٤-٦٨).

عبد اللطيف، مصطفى وسانية، عبد الرحمن (٢٠١٤). **دراسات التنمية الاقتصادية**، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان.

عبد الهادي، سامر علي (٢٠١٣). **التمويل الخارجي وأثره على الفجوات الاقتصادية**، عمان: دار الايام .

عجمية، محمد عبد العزيز وأخرون (٢٠٠٧). **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق (النظريات، الاستراتيجيات والتمويل)**، الدار الجامعية، مصر.

عجمية، محمد عبد العزيز وإيمان عطية ناصيف (٢٠٠٠). **التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية**، قسم الاقتصاد كلية التجارة جامعة الاسكندرية، مصر.

عجيمة، محمد عبد العزيز وايمان عطية نايف (٢٠٠٣). **التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية**، الاسكندرية، مصر.

عيساني، العارم . ناصر ثابت. (٢٠١٩) **أثر المديونية الخارجية على النمو الاقتصادي: دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر(٢٠١٥-٢٠٠٠)** ، مجلة الحوار المتوسطي. مجلد (١٠)، عدد (١).

القرشي، محمد صالح تركي (٢٠١٠). **علم اقتصاد التنمية**، إثراء للنشر والتوزيع، عمان- الاردن.

القرشي، مدحت (٢٠٠٧). **التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)**، دار وائل للنشر، الاردن.

كافي، مصطفى يوسف. (٢٠١٣) **الازمة المالية الاقتصادية العالمية وحوكمة الشركات (جذورها، أسبابها، تداعيتها وأفاقها)**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن.

الكفري، مصطفى العبد الله (٢٠٠٤). **أهم عوائق التنمية الاقتصادية في الدول العربية**، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الماحي، محمد محمد (٢٠١٠). **تخطيط وتمويل التنمية**، بستان المعرفة للنشر والتوزيع، الاسكندرية، الطبعة الاولى .

محامد عبد العاطي عمر علي, & العشاري، إبراهيم الأمين محمد. (٢٠١٥). **مشكلة الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول النامية دراسة حالة: السودان (٢٠٠٣–٢٠١٣)**، (Doctoral dissertation).

مشهور هذلول محارمه ، نعيم سلامه القاضي، موسى سعيد مطر، **(٢٠١٢) "أثر حجم المديونية والمساعدات والمنح الخارجية على كفاءة السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار"، جامعة البلقاء التطبيقية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الحادي والثلاثون.

مصطفى، وسام درويش (٢٠١٦). **التنمية الاجتماعية والاقتصادية**، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية.

مقداد، محمد ابراهيم & أبو حصيرة، مازن أحمد. (٢٠١٦). **الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في فلسطين**، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية. مجلد (١٦).، عدد (٨)، صفحة (٢٤٥-٢٢٢).

ياسين، عبد الله، وبلحاج فراجي (٢٠١٧). **دراسة قياسية لأثر الانفتاح التجاري (الصادرات) على معدلات النمو في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٥**، مجلة مجاميع المعرفة، العدد (٢)، المجلد (٣)، ص (١٧ - ٣٠).

دائرة الاحصاءات العامة، نشرات مختلفة.

البنك المركزي الأردني، نشرات مختلفة. http://www.cbj.gov.jo /

وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، نشرات مختلفة. http://www.mop.gov.jo /

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا-المراجع الاجنبية

Abuzaid, Lotfi Elhadi Mohamed (2011) **External debt, economic growth and investment in Egypt, Morocco and Tunisia**, Published PhD, Faculty of Business, Education and Professional Studies the University of Gloucestershire, England, P 61.

Al- Kharusi, Sami (2018). **External Debt and Economic Growth: The Case of Emerging Economy**, Journal of Economic Integration, Vol.33 No.1, March 2018, 1141-1157.

Allen, G. C. (2018). **The industrial development of Birmingham and the Black Country, 1860-1927,** Routledge.

Ayadi, Folorunso (2008). **The Impact of External Debt on Economic Growth: A Comparative Study of Nigeria and South Africa**, Journal of Sustainable Development in Africa (Volume 10, No.3, 2008): 234-264.

Baldwin, R. E. (1966). **Economic development and export growth: A study of Northern Rhodesia, 1920-1960,** Univ of California Press.

Cárdenas-García, P. J., Sánchez-Rivero, M., & Pulido-Fernández, J. I. (2015). **Does tourism growth influence economic development?** , Journal of Travel Research, ٥٤(٢), ٢٠٦-٢٢١.

Chiminya, A., Dunne, J. P., & Nikolaidou, E. (2018). **The Determinants of External debt in Sub Saharan Africa (No. 2018-0٢),** School of Economics, University of Cape Town.

Chun, N., Hasan, R., Rahman, M. H., & Ulubaşoğlu, M. A. (2017). **The Role of Middle Class in Economic Development: What Do Cross-Country Data Show? ,** Review of Development Economics, 21(2), 404-4٢٤.

Claessens, S., & Diwan, I. (1990). **Investment incentives: new money, debt relief, and the critical role of conditionality in the debt crisis**, The World Bank Economic Review, 4(1), 21-41.

David Mensah, Anthony Q.Q. Aboagye, Joshua Y. Abor, Anthony Kyereboah-Coleman, (2017) **"External debt among HIPCs in Africa: accounting and panel VAR analysis of some determinants"**, Journal of Economic Studies, Vol. 44 Issue: 3, pp.431-455,

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

D'Erasmo, P., & Mendoza, E. G. (2018). **Optimal Sovereign Default on Domestic and External Debt (No. w25073),** National Bureau of Economic Research.

Furtado, C. (2018). **Economic Development of Latin America**, In Promise of Development (pp. 124-148). Routledge.

Garavan, T. N., McCarthy, A. M., & Morley, M. J. (Eds.). (2016). **Global human resource development: Regional and country perspectives**. Routledge.

Gupta, M. (2019). **The examination of national-nutrition policies on no communicable disease mortality at various stages of economic development: a cross-country perspective** (Doctoral dissertation).

Hanson, A. H. (2019). **Public enterprise and economic development,** Routledge.

Hjertholm, P. (2001). **Debt relief and the rule of thumb: Analytical history of HIPC debt sustainability targets (No. 2001/68),** WIDER Discussion Papers//World Institute for Development Economics (UNU-WIDER).

Hussain, I., Khan, Z., Khan, M. I., Khalid, S., Kiran, A., & Hussain, T. (2017). **Long run and short run relationship among gross domestic saving, net bilateral foreign aid, external debt and economic growth in Pakistan,** Dynamics of Economics, ١(١), ١-٧.

Kang, T., Lobo, G. J., & Wolfe, M. C. (2017). **Accounting conservatism and firm growth financed by external debt: The role of debt maturity,** Journal of Accounting, Auditing & Finance, 32(2), 182-2٠٨.

Kasidi, Faraji and Said,Makame (2013). **Impact of External Debt on Economic Growth: A Case Study of Tanzania, Advances in Management & Applied Economics**, vol. 3, no.4, 2013, 59-82.

Komal, R., & Abbas, F. (2015). **Linking financial development, economic growth and energy consumption in Pakistan**, Renewable and Sustainable Energy Reviews, 44, 211-220.

Komal, R., & Abbas, F. (2015). **Linking financial development, economic growth and energy consumption in Pakistan,** Renewable and Sustainable Energy Reviews, ٤٤, ٢١١-٢٢٠.

Krugman, P. (1988). **Financing vs. forgiving a debt overhang,** Journal of development Economics, 29(3), 253-268.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

Laosebikan, J. O., Alao, J. A., Ajani, J. O., Alabi, F. A., & David, J. O. (2018). **Federal Government Domestic and External Debt: Implications on Nigeria's Economic Growth (1981-2015).**

Mahmoud, L. O. M. (2015). **The role of external Debt on economic growth: Evidence from Mauritania**. International Journal of Economics & Management Sciences, ٤(٤), ١-٦.

Matthew, Abula and Mordecai, Ben (2016). **The Impact of Public Debt on Economic Development of Nigeria**, Asian Research Journal of Arts & Social Sciences, 1(1): 1-16, 2016: 1-

Naeem Akram, (2015) **"Is public debt hindering economic growth of the Philippines?"** International Journal of Social Economics, Vol. 42 Issue: 3, pp.202-221,

ONYANGO, J. K. (2014). **The impact of external debt on economic growth in kenya**.

Osipov, V. S., Bykanova, O. A., Akhmadeev, R. G., Kosov, M. E., Bogoviz, A. V., & Smirnov, V. M. (2017). **External debt burden and its impact on the countries,** budgetary policy. Journal of Applied Economic Sciences, 12(2), 342.

Platteau, J. P. (2015). Institutions, **social norms and economic development,** Routledge.

Rahaman, M. M. (2016). **Chinese import competition and the provisions for external debt financing in the US,** Journal of International Business Studies, 47(8), 898-٩٢٨.

Rosenstein-Rodan, P. N. (2013). **Capital Formation and Economic Development: Studies in the Economic Development of India**. Routledge.

Saheed, Z. S., Sani, I. E., & Idakwoji, B. O. (2015). **Impact of public external debt on exchange rate in Nigeria,** International Finance and Banking, 2(1), 1-4.

Shahzad, Farrukh (2014). **Impact of External Debt on Economic Growth: a Case Study of Pakistan,** European Researcher 89(12-2) • December 2014 with 2,484 Reads.

Sichula, M. (2012). **Debt overhang and economic growth in HIPC countries: The case of Southern African development community (SADC),** International Journal of Economics and Finance, 4(10), 82-92.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Tanna, S., Li, C., & De Vita, G. (2018). **The role of external debt in the foreign direct investment–growth relationship**. International Journal of Finance & Economics, 23(4), 393-412.

Todaro, M. P. (1977). **Economic Development in the Third World: An introduction to problems and policies in a global perspective,** Pearson Education.

Waliu Olawale Shittu, Sallahuddin Hassan, Muhammad Atif Nawaz, (2018) **"The nexus between external debt, corruption and economic growth: evidence from five SSA countries"**, African Journal of Economic and Management Studies, Vol. 9 Issue: 3, pp.319-334,

Were, M. (2001). **The impact of external debt on economic growth in Kenya: An empirical assessment (No. 2001/116),** WIDER Discussion Papers//World Institute for Development Economics (UNU-WIDER).

Wionczek, M. S., & Tomassini, L. (2019). **Politics and economics of external debt crisis: the Latin American experience**, Routledge.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com